

يا واش يا واش على المصالحة

رولا سرحان

«يا واش يا واش يا مرجيحة، ما تصدهاش يا مرجيحة» هكذا هي الأغنية أو الطقطوقة المصرية التي استخدمت المفردة التركية «واش واش» لتعني واحدة واحدة - حبة حبة أو بالعامية الفلسطينية «شوي شوي»، هي من أجمل ما كتب بديع خيري، الشاعر المصري العظيم الذي كتب أغنيات كثيرة لسيد درويش نعرفها لكننا قد لا نعلم أنه هو من أبدع كلماتها العذبة، من قبيل أغنية «سالمة يا سلامة، رحنا وجينا بالسلامة» وأغنية «أهو دا اللي صار وأدي اللي كان مالکش حق مالکش حق تلوم عليا».

هكذا تماما، وكما كتبتهنا هنا، انتفضت هذه الأغنيات مرة واحدة في رأسي، وأنا ألاحق من جهة لجهة أخبار المصالحة، عسى أن تمضي على خير.

المهم، أن زمن الانقسام الذي حدث في عهد الرئيس عباس، لعله يكون قد ولى، لنطوي الصفحة المخجلة من تاريخنا، ليعود الرئيس عباس رئيسا للكل، وهذه المرة بموافقة من حماس، ولتمضي هذه المركب المثقوبة إلى وجهة ما.

السؤال الكبير الذي نسال أنفسنا اليوم: هل المصالحة هذه المرة هي أكثر جدية من سابقتها وبالتالي سنكفل بالنجاح؟

الكل يرغب بالأمل، وتحديدًا أهالي قطاع غزة، الذين أنهكهم الحصار من الأقباء قبل الأعداء. إذ تكمن المعضلة الأساسية في رغبتنا إقناع أنفسنا أن المصالحة بين فتح وحماس لن تكون زواجا قصير الأمد. خاصة وأننا نعرف أن وراء الأكمة ما يشي بحدوث دراما قد تفشل كل تلك الآمال والتطلعات.

لكن المعلوم لدينا أيضا أن الجانب المصري هذه المرة لن يسمح أبدا بأن تفشل المصالحة دون أن يحمل طرفا ما المسؤولية كاملة وواضحة وبشكل علني عنها، لذلك حاولت مصر استباق الموضوعين الأساسيين الذين قد يعيدا الأمور إلى الوراء، وهما سلاح المقاومة، وملف الموظفين، ففي هذا الملف تشرف مصر على آليات تنفيذه مباشرة، أما الأول فقد قالت في شأنه وبوضوح للرئيس عباس وعلى لسان رئيس المخابرات المصرية خالد فوزي إن سلاح المقاومة لن يكون مطروحا للنقاش إلا بعد التوصل لاتفاق سياسي شامل مع إسرائيل. يبقى أن ننتظر ما ستمخض عنه الأيام القليلة القادمة والتي لعلها تمضي بسلام كما يخطط السياسي الذي عبر صراحة إن هدف المصالحة ليس المصالحة بقدر ما هو «بدء مرحلة جديدة تمهد للانطلاق نحو سلام عادل بين فلسطين وإسرائيل».

وإلى أن يقضي الله أمرا كان مفعولا نقول للمتصالحين كما قال بديع خيري: «اوعى يمينك اوعى شمالك اوعى الأزمة توقف حالك، اوعى وشك اوعى ضهرك اوعى فوقك اوعى تحتك».

خيارات تجاوز مشكلات وتحديات اتمام المصالحة لتتسلم حكومة الوفاق الوطني مهامها ومسؤولياتها في غزة

مسؤولية السلطة فرض تطبيق الحد الأدنى للأجور بمعياره الجديد، أي

خط الفقر وبما يعادل 2480 شيكلًا، لضمان حصول العامل على أسس

06 الحياة الكريمة وفق معيار السلطة وتحديد لها لخط الفقر

08 يفقدون ثقتهم بالنظام القضائي الفلسطيني المتعلق بالنزاعات التجارية والاقتصادية

12 الحسابات الختامية ودورها في تعزيز المساءلة على الإنفاق العام

مع سمارت
لا محدود

مكالمات رسائل إنترنت

ببلاش

iPhone 7 / iPhone 7 Plus Huawei Mate 9 Samsung S8 Plus

كل يوم جديد

لمشتركي الفاتورة ومكس

جوار

لأزيد من المعلومات والشروط 133 أو www.jawwat.ps

ملف العدد

الملفات الخلافية والإشكالية التي يبحثها اليوم اجتماع القاهرة
التصالحي بين حركتي (فتح وحماس)

خيارات تجاوز مشكلات وتحديات اتمام المصالحة لتتسلم حكومة الوفاق الوطني مهامها ومسؤولياتها في غزة

الاتفاق على إدارة سلاح المقاومة وتنظيمه وإخضاعه إلى جانب قرار المفاوضات لقرار
وطني وألا يكون خاضعاً لفصيل

تهديدات شديدة اللهجة عن القائد العام للحركة في غزة يحيى السنوار بأنه «سيقطع
عنق كل من لا يريد المصالحة» في ظل غياب شخصيات مهمة ومتقدمة في الحركة
عن لقاءات المصالحة كخليل الحية وفتحي حماد ومحمود الزهار وصوت خالد مشعل

دمج الموظفين وتبعات ذلك على الخزينة
إن كانت قادرة على توفير رواتبهم والبحث
على اموال لتغطية كلفة هذا الدمج الوظيفي،
بعد أن شكّلت لجان إدارية وفنية لكل وزارة،
ويرأس تلك اللجان نائب رئيس الحكومة زياد
أبو عمرو.

وثاني أهم القضايا الخلافية وقد تكون
أخطرها على الإطلاق القضية الامنية ابتداء
من استيعاب قادة وكوادر وعناصر تلك
الاجهزة في قطاع غزة في تشكيلات نظيرتها
الرسمية التابعة للسلطة الوطنية، ومواقعهم
في تلك الاجهزة ومدى تأثيرهم في قراراتها،
والأهم في هذا الجانب: هل ستقبل حماس
وجناحها العسكري بما أعلن عنه الرئيس
محمود عباس (أن لا سلاح الا سلاح السلطة
الوطنية)؟ وستقبل تسليم كل ما لديها من
عتاد عسكري لحكومة الوفاق الوطني هناك؟
والسؤال هنا: هل ستقبل خسارة قوتها
بتسليم سلاحها؟

ويتوقع المراقبون أنه بعد العودة من
القاهرة، ستعود الحكومة ثانية إلى القطاع
لتنفيذ التفاهات بخصوص عملية الدمج في
الوزارات المدنية، والبدء بتسليم المعابر، التي
سيكون مسؤولاً عنها موظفون مستنكفون مع
بعض الذين عيّنتهم حركة (حماس)، على أن
يتولى تأمينها حرس الرئاسة في غزة.

- كلفة توظيف حوالي 26 ألف موظف إضافية لن تكون أكثر من 25 مليون دولار شهرياً بمعنى زيادة فاتورة الرواتب السنوية 300 مليون دولار
- استعداد (حماس) للتخلي عن الحكم لأنها فشلت فيه ولم تعد قادرة على تحمل المسؤوليات عن قطاع غزة خاصة في ظل تشديد الحصار وإجراءات الرئيس العقابية
- بنية وبيئة سياسية واقتصادية وثقافية وأمنية تكوّنت وتعمّقت خلال سنوات الانقسام جعلت هناك شرائح وأفراداً من مصطلحتهم استمراره
- قادة هذه الفصائل قبلوا التعايش مع خطأ تغييبهم ومن الخطورة أن تتفق (حماس وفتح) وبقية الفصائل تبصم على ما يتفقون عليه
- الخوف من انهيار قطاع غزة وانفجاره ساعد على حوار المصالحة والوحدة لن تقوم إلا إذا تم الاتفاق على برنامج سياسي وتجاهله يعدّ من أهم أسباب فشلها.

القاهرة الملفات الحكومية والقضايا الأمنية
الخلافية وامكانيات معالجتها بإشراف
المخابرات المصرية، وذلك استكمالاً
للمصالحة بناء على الاتفاق الثنائي بين
الحركتين. ويتوقع خبراء سياسيون واقتصاديون
ومراقبون إعلاميون أن أولى القضايا بالغة
التعقيد التي سيبحثها فريقا الحركتين هي

خاص- الحدث

يبحث اليوم الإخوة المتصالحون في حركتي
(فتح وحماس) في العاصمة المصرية/



مع برنامج نجوم كافئ نفسك

احكي أكثر، بتجمّع نجوم أكثر



برنامج المكافآت الجديد "نجوم" من الوطنية موبايل لجميع المشتركين الحاليين والجدد، يمنحك نقاطاً شهرية مجانية بناءً على قيمة استهلاكك الشهري. يمكن استبدال النقاط في أي وقت بأجهزة، أرصدة مجانية، بالإضافة إلى هدايا عينية ومفاجآت متنوعة. للاشتراك بالبرنامج اتصل مجاناً على 00000

إحدى شركات مجموعة
ooredoo

الوطنية موبايل
بتعطيك أكثر.. وفيك بنكبر..

123 للمشاركين أو 1800056056 لغير المشتركين www.wataniya.ps

خلال انتخابات، فهذه الاسس هي التي تسمح ان تكون السلطة تمثل الجميع وان يعاد بناء مؤسسات منظمة التحرير».

ويؤكد المصري انه حتى الآن، (حماس) أبدت استعداداً ملموساً من خلال موافقتها على خطة الرئيس واعلانها عن استعدادها للتخلي عن الحكم، ولكن لم نجد استجابة من الطرف الاخر بهذا المستوى، وبالتالي اجتماع القاهرة، مهم جداً بين حركتي (فتح وحماس)، هل سنجد تجاوزاً من الطرف الآخر؟ وهل سنجد مراجعة، ام مجرد ابقاء الوضع على ما هو عليه، وهذا قد يؤدي الى انهيار المحاولة مثل سابقتها، او عمل وحدة شكلية لا تقوم على اسس قادرة على الاستمرار».

ويرى المصري: انها «كلها عقبات كبيرة، ولكن اذا توفرت القناعة والارادة فانها قابلة للحل، خاصة ان الجميع فشل ليس فقط حماس، فالمفاوضات فشلت واسرائيل تمضي في الاستيطان والتهويد والمصادرة وسباق بين القادة والزعماء الاسرائيليين على من يطالب بالضم والتهجير اكثر، فنحن جميعاً في وضع خطر جدا وبجاجة لان نتحد في مواجهة اسرائيل ومخططاتها العدوانية، وفي مواجهة المخطط الامريكى اذا تبلو فلا يمكن ان يكون مخططا لصالح شعبنا، لانها اكثر ادارة منحازة لاسرائيل في تاريخ الولايات المتحدة الامريكية، ولا يمكن ان تقدم شيئاً حميداً للفلسطينيين».

تغييب دور فصائل منظمة التحرير

ويرى المصري، انه كان من الخطأ تغييب دور فصائل المنظمة، ولكن «قادة هذه الفصائل قبلوا التعايش مع هذا الخطأ، كان دائماً وابدأ (حماس وفتح) يتفقون والفصائل تبارك، فنحن بحاجة الى جبهة وطنية؛ لأننا في مرحلة تحرر وطني، وبالتالي عندما تشارك القوى والفئات ومؤسسات المجتمع المدني والتجمعات الفلسطينية فان احتماليات الخطأ تصبح أقل واحتمال الاتفاق يصبح أكبر، وبالتالي للاسف يساهم في هذه العملية، لان الفصائل لا تثير أي قضية حول هذا الامر وتكتفي بالباركة، ومن الخطوة ان تتفق حماس وفتح وبقيّة الفصائل تبصم على ما يتفقون عليه».

ويؤكد المصري، «ستكون عملية التصالح والتوافق في اجتماع القاهرة صعبة، وما جرى في الايام الماضية يدل على ذلك، ولن تكون سهلة، ولكن أيضاً العوامل الدافعة لاحداث انفراج اقوى من السابق واهمها الخوف من انهيار قطاع غزة، وانفجاره ساعد على حوار المصالحة، والوحدة لن تقوم إلا اذا تم الاتفاق على برنامج سياسي وتجاهله يعدّ من أهم أسباب فشلها».

من غير المتوقع استيعاب

الموظفين دفعة واحدة

بينما يقول الدكتور نصر عبد الكريم الخبير الاقتصادي: «من غير المتوقع اطلاقاً ان يتم استيعاب هؤلاء الموظفين دفعة واحدة، وانما سيكون هناك منهج تدريجي ليتم استيعابهم

للفشل (الكهرباء، الرواتب، ... الخ)؛ لأن كلها يتعلق بحياة الناس، علما انه كان يجب ألا يتبع هذا الطريق فاستخدام تعذيب الناس وسيلة لتحقيق اغراض سياسية. فان كانت الوحدة ستأتي عن طريق تعذيب ابناء شعبنا في غزة فلا نريدها، خيبة الناس بعد اجتماع الحكومة في غزة، ممكن ان تكبر كثيراً ما لم يتم معالجة هذه الأمر بسرعة».

وموضوع خلافي سادس، يتمثل في منظمة التحرير والمشاركة فيها، فحماس تنظر في هذه المرونة التي ابدتها ان تكون شريكة في المنظمة، وبالتالي دون استعداد (فتح) وبقيّة الفصائل في منظمة التحرير على مشاركة حماس ستكون عقبة كبيرة.

أربع عقبات أمام المصالحة

ويرى هاني المصري الكاتب والخبير السياسي، أن أولى العقبات تتمثل في الفيتو الامريكى الاسرائيلي، «لأنه ليس من الصحيح على الاطلاق ان هذا الفيتو قد زال، واصبح الآن واضحاً بعد التصريحات الامريكية والاسرائيلية، في البداية كان هناك صمت امريكى/ اسرائيلي، يرجع الى اسباب عدة، منها: ان الجميع بما فيه الامريكى والاسرائيلي لا يريدون ان يستمر الوضع في غزة على ما هو عليه الآن، لانه سيؤدي الى انفجار، وبالنسبة لاسرائيل ممكن ان يؤدي الى امتداد تلوث مياه البحر لديها، وممكن أن ينقل أوبئة، وايضاً موضوع غاز شاطئ غزة».

لكن المصري يؤكد أن هناك اتفاقاً على ضرورة تبريد الوضع في غزة، وهذا شيء مختلف عن المصالحة، ولكن اسرائيل وامريكا تريدان عودة السلطة إلى غزة لتسيطر وتعزل (حماس)، وإن ارادت الأخيرة أن تشارك عليها الموافقة على شروط الرباعية».

والعقبة الثانية (بحسب المصري)، وجود بنية وبيئة سياسية واقتصادية وثقافية وأمنية تكونت وتعمقت خلال اكثر من 10 سنوات على الانقسام، جعلت هناك شرائح وأفراداً من مصلحتهم استمرار الانقسام، وبالتالي لن يتخلوا عن هذه المواقع وعن نفوذهم والقوانين والإجراءات التي تحققت بسهولة.

والعقبة الثالثة التي يراها المصري، «أنه لا يوجد حتى الآن ايمان بقيام سلطة ومؤسسات فلسطينية على اساس من الشراكة والتعددية، وما يجري هناك تصور بنقل السلطة من الضفة الى غزة لتفعل ما تفعله هنا هناك، ولتبقى الالتزامات مع اسرائيل كما هي عليه، وبالنتيجة اعادة الامور الى ما قبل الانقسام. ولكن هذه الاوضاع ادت الى الانقسام وأوصلتنا الى وضع سيئ جداً، نحن بحاجة الى مراجعة، ووضع اسس جديدة تستطيع تحقيق الوحدة والاهم السير نحو دحر الاحتلال وتحقيق الاهداف والحقوق الفلسطينية، فلا يجب نسيان اننا تحت الاحتلال وفي مرحلة تحرر وطني».

والعقبة الرابعة يقول المصري: «دون الاتفاق على برنامج سياسي يجسد القواسم المشتركة، وعلى اسس مشاركة الجميع، والاحتكام للشعب في النهاية بعد الوفاق وتوحيد المؤسسات والاحتكام للشعب من

العموميين في غزة. وتثار تخوفات جدية حول تأثير مهاراتهم وقدراتهم على ممارسة أعمالهم بعد أكثر من 10 سنوات من الانقطاع عن ممارسة أعمالهم ووظائفهم. وقرار الحكومة في الضفة، تجميد كل التعيينات التي تمت بعد تاريخ 31/12/2005. وشمل هذا القرار نحو 31 ألف موظف بين مدني وعسكري. والقرار الرئاسي بإعفاء مواطني غزة من دفع الضرائب ورسوم الخدمات. ووقف رواتب موظفين، وإقالة آخرين من وظائفهم... الخ. وفي المقابل، سارعت حكومة حماس في غزة إلى توظيف عدد كبير من الموظفين في المؤسسات الحكومية في القطاع لأسباب عدة. تمثلت هذه الأسباب بشكل أساسي في الرغبة في تعويض الموظفين غير الملتحقين في وظائفهم بناء على تعليمات وقرارات الحكومة في الضفة، ودفع رواتب الموظفين المفصولين والمقيمين في غزة، إضافة إلى رغبة حكومة حماس في إدارة المؤسسات بواسطة موظفين يتبعون نهجها وينفذون سياستها.

ست قضايا خلافية

ويقول المصري: «أكثر القضايا الأولى الخلافية جداً حالياً هي سلاح المقاومة، بعد اقوال الرئيس في مقابلاته من الوضع ان هذه ستكون نقطة خلاف كبيرة جداً، فان طرح على الطاولة الآن، أعتقد انها ستفجر كل شيء، ولكن من المهم الحديث عن ادارة سلاح المقاومة وتنظيمه واخضاعه لقرار وطني، وألا يكون خاضعاً لفصيل. وبالمقابل القرار المتعلق بالمفاوضات يجب أن يخضع لقرار وطني ويتخذ من المؤسسات الشرعية». والقضية الخلافية الثانية هي الموظفون: «هناك ما بين 40 50- الف موظف عينتهم حماس، وبالمقابل هناك موظفون قررت السلطة أن يستنكفوا عن العمل، فمن الذي سيأخذ المواقع؟ وكيف سيتم الإدماج؟ حتى الآن هذا ليس محلولا وهذه عقبة كبيرة، وفي السابق افشلت حكومة الوفاق، والآن يمكن ان تفشلها إن لم يتم حلها، ودون الاتفاق عليها لا يمكن ان تعمر المصالحة».

أما قضية الخلاف الرابعة، فهي المعابر والحدود، ويقول المصري بشأنها: «إن الأمن الداخلي، إن استمرت (حماس) باستعدادها للتخلي عن الحكم، فانها اصبحت مستعدة ألا تكون في الحكومة بحلها للجنة الادارية وتصريحات السنوار وقيادة (حماس) توحى بأنه عندها استعداد للتخلي عن الحكم؛ لانها فشلت في تجربة الحكم، ولم تعد قادرة على تحمل المسؤوليات عن قطاع غزة خاصة في ظل تشديد الحصار واجراءات الرئيس العقابية، ومصر تعدّ الرئة التي تتنفس منها (حماس) ودون ما تقدم (حماس) على إجراءات جدية خاصة بعد هبوط الاسلام السياسي وجماعة الإخوان المسلمين في المنطفة، كان يمكن ان تؤدي الى نتائج سيئة جداً، فاخترت حماس التخلي عن الحكم مقابل الحفاظ على دورها السياسي والعسكري».

ومن بين العقبات المهمة الخامسة، «دون إلغاء إجراءات الرئيس العقابية عن قطاع غزة بسرعة شديدة ستكون المصالحة معرضة

ربطت حكومة الوفاق الوطني التي عقدت أول اجتماعاتها في غزة بعد توصل الحركتين لتفاهات مبدئية للمصالحة الثلاثاء الماضي تسلم مهمات عملها ورفع الإجراءات العقابية التي اتخذتها ضد سكان قطاع غزة، بنتائج جلسات مباحثات القاهرة بين الحركتين.

وفي ختام جلسة الحكومة في غزة، قال يوسف محمود -الناطق باسم الحكومة: (إن الحكومة ستنتظر في رفع الإجراءات التي اتخذتها في غزة، كتقليص رواتب الموظفين وتخفيف إمدادات الكهرباء، في أعقاب تلك المحادثات، وسيقرر بعد لقاء القاهرة مصير الإجراءات التي اتخذت في غزة، والقضايا العالقة». وقد يكون ذلك جاء مخيئاً لآمال (حماس)، التي سبق أن أعلنت أنها كانت تأمل اتخاذ حكومة التوافق قراراً برفع الإجراءات العقابية.

وفي كل الأحوال، فإن المراقبين يؤكدون ان هذا الواقع المعقد لاتمام المصالحة فعلياً، يتطلب تضافر كل الجهود من أجل تشخيص المشكلات والتعرف على جوانبها وأبعادها المختلفة، ومن ثم إيجاد السبل والآليات المناسبة للتعامل معها بصورة عادلة وبأقل التكاليف الآنية والمستقبلية.

وفي حال إتمام المصالحة الوطنية، فإنه سيواجه مهندسو المصالحة تحدياً كبيراً للتعامل مع الواقع الجديد، يتطلب هذا الواقع تحقيق تسوية لأوضاع العاملين في القطاع الحكومي، واستيعاب الموظفين في كل من الضفة وغزة تحت إطار واحد.

ويتوقع المراقبون في تشخيصهم حجم مشكلة الموظفين العموميين التي ستواجه الموقعين على المصالحة ومعالجتهم لازدواجية الوظائف وتضخم فاتورة الرواتب، والتي نجمت عن السياسات التي طبقت في كل من الضفة والقطاع، إذ اتبعت الحكومتان في الضفة وغزة عدداً من الإجراءات واتخذت قرارات حاسمة في معظمها أثرت على واقع قطاع الموظفين العموميين وملامحه الأساسية.

ومن هذه الإجراءات:

إصدار عدد من القرارات الحكومية في الضفة بشأن الموظفين العموميين في قطاع غزة والتحاقهم بأعمالهم والتزامهم بسياسات الحكومة في الضفة وعدم التعامل مع حكومة الأمر الواقع في غزة. وبشكل خاص، أعطت الحكومة في الضفة، للموظفين العموميين في قطاع غزة، صلاحية تقدير الموقف والاختيار بين الالتحاق، أو عدم الالتحاق، بمكان عمله في المؤسسة الحكومية في قطاع غزة (القرار رقم 4 لسنة 2007).

وشكل هذا القرار السند الأساسي للموظفين العموميين في غزة للإحجام عن الالتحاق بوظائفهم رغم تسلمهم لرواتبهم بشكل منتظم من قبل حكومة الضفة. تجدر الإشارة إلى أن موظفي وزارتي التربية والتعليم والصحة (نحو 18 ألف موظف) لم يستنكفوا عن العمل واستمروا في وظائفهم حتى بعد الانقسام.

وتتكلف خزينة السلطة في رام الله، نحو 500 مليون دولار سنوياً نظير الرواتب والتعويضات الأخرى التي تدفع للموظفين



زياد غنام



هاني المصري



د. تصر عبد الكريم

أروقتها، وبالتالي حتى الآن ما يطفو على السطح هو تسريبات، بينها المراقبون على غياب شخصيات مهمة، ومتقدمة في الحركة عن لقاءات المصالحة كخليل الحية وفتحي حماد ومحمود الزهار، بالإضافة إلى غياب صوت خالد مشعل وتياره والحركة في لبنان.

ويرى غنام، أن توليفة «هنية السنوار الضيف»، أصبحت في سلة واحدة، وفي مقابلها هناك سلال أخرى ليست راضية تماماً عن ما يدور في الساحة، مما أوجد تلك الخلافات لحد الوصول إلى وسائل الاعلام، وسط الصمت المطبق من الحركة على أي تسريبات حول خلافات.

ويتوقع غنام، أن المصالحة (الفتحاوية الحمساوية) ستخلق انقساماً (حمساوياً) ليصبح حال الحركة أقل تماسكاً، كما هو حال حركة (فتح) التي تعاني أيضاً من وجود تيارات مختلفة وأجنحة تصل أحياناً حد النزاع.

وبالتالي يعدّ غنام، أن المصالحة التي انطلق قطارها ستكون «هشة» إلى حد كبير، لعدم وجود اجماع (حمساوي فتحاوي) على إنجازها، وإن كان ما يظهر هو إجماع مطلق، غير أن الواقع على الأرض يختلف، فهناك أصحاب المصالح الذين سيتضررون من تحقيق المصالحة، وهناك من يتبع لأجندات إقليمية، وهناك إسرائيل التي ستحاول بمختلف الوسائل التأثير على سير المصالحة بما يخدم مشروعها.

ويقول: «إن هناك أسباباً أخرى تثير المخاوف في (ولادة مصالحة بصحة جيدة) وهي الموارد المالية، لأن تنفيذ الاتفاقات يتطلب دعماً مالياً سخياً، وهو حتى الآن على الأقل غير متوفر، فإصلاح وضع الكهرباء يحتاج التزامات مالية جديدة، ورفع الإجراءات العقابية سيشكل عبئاً على الخزينة العامة التي تعاني أصلاً، والناس في غزة «ضايقوا» بسبب سنوات الحصار، ويرون في الحكومة منفذاً لحياة أفضل، وهذا من شأنه أن يشكل عبئاً ورهاناً على حركة حماس (هنية والسنوار)، ويعتقد أنه سيحتاج إلى المزيد من الحزم منهم، من أجل ضبط أقطاب الحركة، وحتى لا تتحول خلافاتهم الداخلية إلى ما هو أكبر من ذلك».

المتوقع الانتقال إلى خطوات أخرى

ويعتقد الدكتور عبد الكريم، أنه ستمت مراجعة ما تم، وهو تسلم الحكومة لمهامها وتسلم الوزراء لوزاراتهم ومؤسساتهم، وسيتم التأكد أنه تم كل شيء كما اتفق عليه، ومن المتوقع الانتقال إلى خطوات أخرى تتمثل في البحث في الامتداد الإداري والمالي، وربما قبل هذا ستمت السيطرة على المعابر، وكذلك البحث عن الأمن وكيفية معالجة الأمن الداخلي المتصل بحياة الناس وإدارة اقتصادهم، وبالتالي المعابر والأمن ملفات سيتم البت فيها وليس باتجاه حلها بالكامل ستوضع لها أسس وشروط وآليات يتفق عليها.

وبالنتيجة يرى عبد الكريم، «إن تم الاتفاق على الملفين الأولين سيحال الموظفون وادماجهم واحالة مشاكلهم إلى اللجنة القانونية الإدارية، ومع أن الكلفة تستطيع الخزينة على تحملها، إلا أنه وفقاً للورقة السويسرية، هناك جهات دولية ابدت استعدادها لتمويل هذه الفاتورة، لذلك اعتقد أن تم التوصل لاتفاق بشأن المسألتين الأوليتين، يصار إلى معالجة الملف الثالث واحالته إلى اللجنة، وسيحال إلى الحكومة لتنفيذه».

المصالحة تكشف تصدعات كبيرة في (حماس)

ويرى الاعلامي زياد غنام أن المصالحة كشفت تصدعات في البنية الإدارية والتنظيمية داخل أروقة حركة حماس، فبعدما تمكنت (حماس) من إغلاق ملف القيادي فيها محمود الزهار «ووضعه تحت الإقامة الجبرية» تحدث ناشطون، عن وضع القيادي في الحركة فتحي حماد كذلك تحت الإقامة الجبرية.

وقبل ذلك يقول غنام: «خرجت تهديدات شديدة اللهجة عن القائد العام للحركة في غزة «يحيى السنوار» بأنه «سيقطع عنق كل من لا يريد المصالحة»، وفي هذا التصريح الكثير من الدلالات وأبرزها هو أن هناك تخوفات لدى السنوار من وجود بعض الأصوات المغردة خارج سرب المصالحة الفلسطينية ولم الشمل».

ولكن (حماس) التزمت الصمت، ولم تعلق على تلك الاخبار المتواترة عن الخلافات في

توظيفهم الاضافية لن تكون اكثر من 25 مليون دولار شهرياً، بمعنى زيادة فاتورة الرواتب السنوية 300 مليون دولار، لكن هناك كلفة اخرى لها علاقة بالكهرباء بحوالي 10 ملايين دولار شهرياً، وبعض مشاريع للنفقات التشغيلية الاخرى، وربما اعادة الغاء التخفيضات، بمعنى الحديث يجري عن 400 مليون دولار - 450 مليون دولار في موازنة السلطة».

الفوائد والعوائد التي ربما تجنيها السلطة وخزيتها من المصالحة

ويرى الدكتور عبد الكريم، أن السيطرة على المعابر وتسهيل التجارة خصوصاً إذا رفع الحصار وتبدأ معابر (ايرز وبيت حانون ورفح والمعابر التجارية) تعمل بانتظام، وبافتراض ان مشاريع الدول المانحة لاعادة الاعمار في غزة ستتحرك ما يعني تنشيط عجلة دوران الاقتصاد والتجارة في قطاع غزة، ما يعني دخول اموال إلى خزينة السلطة من خلال المقاصة، ومن المحتمل ان يلغي الرئيس قراره باعفاء اهالي غزة من دفع ضريبة الدخل، ما سيعود بالنفع أيضاً على خزينة السلطة، ولذلك خلال عام من تفعيل عجلة الاقتصاد في قطاع غزة من المتوقع ان تعود الإيرادات الضريبية من قطاع غزة إلى ما كانت عليه قبل الانقسام وقبل الحصار، لذلك كانت تسهم بثلاث الإيرادات للخزينة انخفضت إلى اقل من 5% وهذا الفارق يترجم إلى مئات الملايين من الدولارات، ويتوقع انه بعد سنتين في المدى المتوسط صافي تأثير المصالحة سيكون ايجابياً، ويقول: «لا خوف لدي من الكلفة المالية على المدى المتوسط للمصالحة، ولا أرى ان الكلفة المالية للمصالحة ستقف امام اتمامها لأنها ستغطي بعد مدة من الإيرادات الذاتية».

ولكن بقول عبد الكريم: «ان عاد لظروفه الطبيعية فانني افترض ان سيضيف تدريجياً مع التقدم في حركة الاقتصاد ومشاريع الاعمار على الأقل 700 مليون دولار سنوياً إيرادات اضافية لخزينة السلطة، وبالتالي فان الإيرادات ستتحقق لخزينة السلطة التي تقترب إيراداتها في الضفة الغربية من 3,5 مليار دولار».

على هياكل الوزارات والمؤسسات الحكومية المختلفة، فحتى لو توفرت المخصصات المالية سيكون هناك حاجة لادماج هؤلاء الموظفين ادارياً ووضعهم على الهيكل وتسكينهم، لأنه في النهاية الحكومة لن تكون مسؤولة عن دفع رواتب دون ان تكون متأكدة أن هؤلاء الموظفين يتقاضون رواتبهم مقابل وظائفهم، ولهذا السبب، استبعد ان يتخذ في اجتماع القاهرة قرار فوري جماعي يقول: «على الحكومة استيعاب جميع الموظفين وتصرف لهم الرواتب» هذا لن يتم».

ولا يعتقد عبد الكريم، أنه سيتم الاتفاق في الاجتماع على تفعيل واحالة هذا الملف إلى اللجنة الوزارية القانونية الادارية، وهذا سيكون مرهوناً بمدى التقدم في الملفات الأخرى، وستبقى الحكومة والسلطة بالكامل مترددة بتحمل تبعات مالية بشكل قانوني ملزم ورأسى لموظفين جدد في قطاع غزة واستيعابهم على كادر السلطة الحاكمة في غزة، إلا بعد ان يكون هناك لا رجعة في المصالحة، وأن ملفات العلاقة بالأمن والمعابر والشراكة السياسية في المجلس الوطني وانعقاده، والانتخابات.

الكلفة المالية للمصالحة ستتولاها الدول المانحة

وقال: «إن حدث هذا التقدم في هذه الملفات يصبح استيعابهم في الوظيفة العمومية تحصيل حاصل، ولن يشكل عندها أي عائق، وحتى باقي الإجراءات العقابية سيتم الرجوع عنها، لأنهم يرون بأن الكلفة المالية للمصالحة ستتولاها الدول المانحة، ولكن الكلفة على الموازنة السلطة الجارية لن تكون كبيرة لتمنع تنفيذ هذا القرار لسبب بسيط، فالتقديرات تتحدث عن 40 ألف موظف، وهناك أيضاً 29 ألفاً ضمن بند التعاقدات هم على كادر السلطة ويتلقون رواتب ومسجل كيديهم في غزة في قطاعات مدنية مختلفة، ولذلك اعتقد انه سيتم استيعاب جزء من 40 ألف موظف، بعد دراسة ملفاتهم، وايضاً سيكون هناك ربما برنامج تقاعدي حسب القانون للموظفين الموجودين الذين لا يعملون منذ 10 سنوات، مما يعني انه سيخرج عدد من الموظفين، وبالنتيجة سيتم استيعاب ما لا يقل عن 26 ألف موظف، وهذا يعني ببساطة ان كلفة

إطلاق رؤية بديلة للحد الأدنى للأجور وحملة وطنية تقود خطوات احتجاجية تصاعدية للتغيير والتعديل والتطبيق

مسؤولية السلطة فرض تطبيق الحد الأدنى للأجور بمعياره الجديد، أي خط الفقر وبما يعادل 2480 شيكلاً، لضمان حصول العامل على أسس الحياة الكريمة وفق معيار السلطة وتحديدها لخط الفقر

لا يجوز أن يكون الحد الأدنى للأجر أقل من الاحتياج الفعلي لمتطلبات الحياة

هناك فارق شاسع ما بين خط الفقر وما بين الحد الأدنى للأجور

لكنها تقول: «المشكلة مركبة، أولاً عدم الالتزام بـ 1450 شيكلاً من قبل جزء كبير من القطاع الخاص، وحتى هذا المبلغ غير كاف؛ ولأن هدف الحملة مركب؛ فاننا نلتزم بقانون الحد الأدنى للأجور، لكننا نرفضه، ونعمل من أجل رفعه إلى مستوى الحد الأدنى للفقر الوطني، ولتطبيقه نحتاج إلى قوى وعمليات احتجاجية ضاغطة من مؤسسات المجتمع المدني ومن العاملين والعاملات في المنشآت المختلفة، من أجل أن تفعل وزارة العمل التفتيش ومفتشي العمل على القطاع الخاص لتتأكد من العقود».

وتتهم غطاشة القطاع الخاص بالالتفاف على قانون الحد الأدنى للأجور وعلى العقود، وتقول: «بعضهم لا يوقع عقوداً، ولا يبدون أدنى التزام بحقوق العمال، فهذه العملية صعبة ومستمرة، ولكن اعتقد كلما زاد نضال المجتمع المدني مع النقابات يمكن أن نحقق إنجازاً والذي يحتاج أصلاً إلى جهد كبير ووقت طويل».

وتؤكد غطاشة، الصعوبات التي واجهتها الحملة في إقناع

لمياء الزير من قرية سكة/ الخليل معلمة روضة أطفال سكة، بمقابل 200 شيكل شهرياً لا تغطي أدنى احتياجات أسرتها المنزلية فكيف يمكنها تغطية الأقساط الجامعية لأبنائها الأربعة الذين يدرسون صيدلة وطباً مخبرياً وفيزياء والكترونيات وتكييفاً وتبريداً في جامعة القدس/ أبو ديس، وزوجها رجل كبير يعمل بشكل غير منتظم في إسرائيل.

الحدث - خاص

المدني، وتقول: «نطالب بتطبيق الحد الأدنى للأجور ورفعها؛ لأن غالبية العاملات في رياض الأطفال والخياطة والقطاع الخاص غير ملتزمين به».

وتأمل غطاشة ومن معها في الحملة من مؤسسات المجتمع المدني والنقابات العمالية والعمال والعاملات، من وزارة العمل أن ترفع مستوى المراقبة على المؤسسات غير الملتزمة، ومن القطاع الخاص الالتزام بالحد الأدنى للأجور.

وقضية الزير التي لم تعد قادرة تحمّل ثقل المسؤولية في تأمين نفقات أبنائها الثمانية، أربعة منهم بالجامعية والآخرين في المدارس، وحياتها الضنكة دفعت بها للمشاركة في الحملة الوطنية للحد الأدنى للأجور والأجر المتساوي على أمل إحداث تغيير في قيمة أجر الحد الأدنى المقرر ورفعها إلى مستوى قيمة خط الفقر الوطني لعل وعسى يحفظ كرامة الإنسان الموظف.

تقول الزير لـ(الحدث): راتبي الشهري 200 شيكل فقط، ولا يكفي تغطية فاتورة الكهرباء أو الماء، والأهم كيف يمكننا والحال هذا تغطية نفقات أبنائي الأربعة الجامعيين في القدس أبو ديس، لذلك نجدها تصرخ بأعلى صوتها مطالبة «بتحسين دخلنا الشهري وبعدم مسّ كرامتنا، فنحن مضطهدون لا راتب ولا راحة نفسية، وزوجي عاطل عن العمل منذ 6 شهور».

رفع الحد الأدنى للأجور إلى مستوى الحد الأدنى للفقر الوطني

وتطلق عفاف غطاشة، بصفتها منسقة الحملة الوطنية للحد الأدنى للأجور والأجر المتساوي، (رؤية بديلة للحد الأدنى للأجور) بمشاركة عدد كبير من مؤسسات المجتمع



لمياء الزير



عفاف غطاشة

فإن آليات احتساب الحد الأدنى للأجور ترتبط بمستوى المعيشة، أي خط الفقر، ولم يتضمّن قرار تشكيل اللجنة الوطنية للأجور ضرورة الربط بخط الفقر وغلاء المعيشة. ويرى درعاوي، أنّ طبيعة الجزاءات المنصوص عليها في المادة 132 من قانون العمل غير مشددة «يعاقب صاحب العمل على مخالفة أيّ من أحكام الفصل الثالث من الباب الخامس، وأي نظام صادر بمقتضاه أو بغرامة لا تقل عن 50 ديناراً، ولا تزيد على 100 دينار، مع إلزامه بدفع فرق الأجر للعامل وتتعدد الغرامة بتعدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة»، ولكن لم يبيّن النص من الجهة التي تملك إلزام صاحب العمل بدفع فرق الأجر للعامل».

رفع مستوى المراقبة على المؤسسات غير الملزمة به

ويؤكد منجد أبو جيش مدير دائرة المناصرة في الإغاثة الزراعية، ان حملة الحد الأدنى للأجور أطلقتها مؤسسات المجتمع المدني، وتطالب فيها تطبيق الحد الأدنى للأجور ورفعها؛ لأن غالبية العاملات في رياض الأطفال والخطاطة والقطاع الخاص غير ملتزم به.

ويأمل أبو جيش، من وزارة العمل أن ترفع مستوى المراقبة على المؤسسات التي لا تلتزم، ومن القطاع الخاص الالتزام. وبالرغم من اعتباره الحد الأدنى للأجور الحالي غير منصف للعمال، ثم محاولة رفعه الى مستوى الحد الأدنى للفقر الوطني، ويرى انه المشكلة مركبة، أولاً لعدم التزام جزء كبير من القطاع الخاص بـ 1450 شيكلاً.

لكنه يقول: «ولتطبيقه نحتاج إلى قوى وعمليات احتجاجية ضاغطة من مؤسسات المجتمع المدني ومن العاملين والعاملات في المنشآت المختلفة، ضغط من أجل أن تفعل وزارة العمل التفطيش ومفتشي العمل على القطاع الخاص للتأكد من العقود، حيث يوجد هناك التفاف كبير منه على العقود، وبعضهم لا يوقع عقوداً ولا يبدي أدنى التزام بحقوق العمال، فهذه العملية صعبة ومستمرة، واعتقد كل ما زاد نضال المجتمع المدني مع النقابات يمكن أن نحقق إنجازاً والذي يحتاج أصلاً إلى جهد كبيرة ووقت طويل».

خياطة بادرت وانقذت نفسها من الاستغلال

وقد يكون واقع ومغامرة بسمة عوني من مدينة طولكرم التي كانت تعمل في مشغل خياطة أفضل حالا من زميلتها معلمة الروضة لمياء الزير، حينما قالت: «كنت أعمل في مشغل للخياطة 8 ساعات يومياً، ألتقى مقابلها أجراً بقيمة 25 شيكلاً فقط يومياً، ما اضطرني للمبادرة والمغامرة لشراء ماكينة خياطة، وبدأت اشتغل في البيت وأبيع منتجاتي لجهات معينة، والعائد من شغلي الخاص بالتأكيد أفضل بكثير من ما كنت ألقاه من أجر زهيد في المشغل، وتمكنت من خلاله الإنفاق على أطفالتي الثلاثة».

الأقل؛ لكي تتضمن توائم مضمون القرار وسقفه المالي مع حقيقة الوضع والواقع المعيشي لأبناء شعبنا». ويشدد الرئيس على ضرورة مراجعة السقف المحدد له ورفعها بما يتناسب مع خط الفقر، وبما يضمن ويحقق الحد الأدنى لكرامة واحتياجات العامل.

تبنى سياسات واضحة تجاه القطاعات وشركات احتكارية

ويطالب الرئيس، بضرورة العمل على تبني سياسات واضحة تجاه ما وصفه باقطاعات وشركات احتكارية في مختلف الميادين التجارية والصناعية والخدماتية كالاتصالات والتكنولوجيا الرقمية والتعليم والصحة، لمنعه من الاستغلال والتعسف وتغليب المصلحة التجارية الربحية على حساب حقوق العاملين أو السياسات الاقتصادية، أو التوجهات الوطنية لاقتصاد وطني مساند للمشروع الوطني التحرري.

ويعدّ الرئيس، حماية العمالة المحلية بوجه الاستغلال والتعسف والاحتكار وضمان حدّ أدنى من الأجور منصف ومعقول ومتوازن، أي أجر يراعي ويأخذ بالاعتبار تلبية الحد المعقول من احتياجات العيش الكريم، واجباً والتزاماً قانونياً على عاتق الدولة يجب ضمانه والعمل على تحقيقه، لكونه دور الدولة وأهم وظائفها، تحقيق العدالة والكرامة ومكافحة الاستغلال والاحتكار، واستخدام السلطة بمفهومها الضاغط والمؤثر لفرض احترام هذه الشركات لتوجهات وسياسات الدولة الاقتصادية والتزامها بمعايير الحد الأدنى من الأجور وفق التحديد الجديد، وبما ينسجم ويراعي خط الفقر.

ويقول: «ولا يجب مطلقاً على السلطة العاملة أن تقبل بأقل من ذلك، بل عليها واجب ومسؤولية فرض تطبيق الحد الأدنى للأجور بمعيّاره الجديد، أي خط الفقر، وبما يعادل 2480 شيكلاً، وذلك لاعتبارات عدة أهمها: ضمان حصول العامل على أسس الحياة الكريمة وفق معيار السلطة وتحديدها لخط الفقر، فهي التي حددت خط الفقر بناء على معاييرها وتقييمها للاحتياج والواقع الفلسطيني، وبالتالي لا يجوز أن يكون الحد الأدنى للأجور أقل من الاحتياج الفعلي لمتطلبات الحياة».

الإطار القانوني للحد الأدنى للأجور

ويرتبط الحد الأدنى للأجور بحسب المحامي داود درعاوي (بمكافأة نهاية الخدمة والفصل التعسفي بشكل عضوي، ذلك أمن مكافأة نهاية الخدمة وقيمة التعويض عن الفصل التعسفي تحتسب على آخر راتب تقاضاه العامل، وبالتالي هناك معضلة قانونية بشأن المطالبات بالحقوق العمالية بالنسبة للأجور التي أقل عن الحد الأدنى للأجور». ويؤكد درعاوي، أنه ما زال هناك فارق شاسع ما بين خط الفقر، وما بين الحد الأدنى للأجور، وفقاً للمعايير الدولية،

وزارة العمل بأهمية هذه الحملة وبأهمية التعاون من أجل تطبيق الحد الأدنى من الأجور، مشيرة إلى أنّ أهمه التحديات التي تواجه الحملة تتمثل في: المشاركة الأوسع للعمال في التعبير عن قضاياهم وتحويل الحملة إلى حملة شعبية واسعة.

وتطالب غطاشة الحكومة بأن تعيد النظر في موضوع الحد الأدنى للأجور وبزيادته، وفقاً لخط الفقر الوطني الذي يبلغ 2480 شيكلاً، فالحد الأدنى للأجور 1450 شيكلاً حسب قرار الحكومة تآكل، ولم يرتبط بغلاء المعيشة، وهو أقل من الحد الفقر المدقع، وبالتالي على الحكومة أن تبادر باتجاه شعبنا وعمالنا ويجب عليها أن تقوم بواجبها تجاه شريحة واسعة من شعبنا وتبرق حلوان المصالحة الوطنية، إن جاز التعبير، بأن يكون قرارها الأول رفع قيمة الحد الأدنى للأجور وربطه بغلاء المعيشة خلال 3 سنوات قادمة، وبما ينسجم مع ضمان حياة كريمة لشعبنا وعمالنا.

ولكن كيف يمكن تطبيقه؟ فإنّ غطاشة تقول: «بالضغط والحشود الجماهيرية والنقابية والارادة لدى الكثير من المؤسسات والنقابات، فابتدأنا بحلقة نقاشية تفاعلية مع الرؤية البديلة وبمسيرة احتجاجية واعتصام أمام مجلس الوزراء وتسليم مذكرة رسمية في هذا الخصوص، وسيستبع ذلك الكثير من الفعاليات والنشاطات الشعبية الحاشدة ميدانياً وسوف تضغط على هذه الحكومة من أجل إقرار هذا المطلب العادل والمشروع لعمالنا وعاملاتنا، فيجب أن تلتفت الحكومة للفئات المهمشة والفقيرة، وسوف نبقى نناضل من خلال الجماهير والعمال وسنواصل الاحتجاج في الشارع حتى تقرّ هذه الحكومة ما نصبو ونطمح إليه، قدمنا، ونراهن على الشارع وضغطه، بدأنا ولن نتوقف إلا بقرار إقرار ما نصبو إليه ونطمح إليه من أجل العمال والعاملات».

تطبيق الحد الأدنى للأجور التزام قانوني واستحقاق دولة

ويؤكد الخبير القانوني المحامي ناصر الرئيس، أن حقيقة وجود سلطة وطنية فلسطينية تمثل وجود دولة، من المفترض أن تقوم هذه الدولة بوضع القوانين والسياسات وتعمل على تنظيم حياة الناس وفقاً لهذه القوانين، على أن تعتمد مبدأ العدالة والديمقراطية، مشيراً إلى كون الدولة تخضع للاحتلال، الأمر الذي يزيد من فرص استغلال العمال عبر تشغيلهم بالعمل الأسود مقابل أجور أعلى من الأجور المقدمة من صاحب العمل الفلسطيني، وبكل ما يتضمّنه ذلك العمل من مخاطر.

ويقول الرئيس: «إنّ تطبيق قرار الحد الأدنى للأجور ليس أمراً صعباً ومعقداً، وإنما يقتضي إرادة جادة وفعلية من قبل الجهات الرسمية، كما أن تطبيقه لا يعني مطلقاً ثباته، إذ يجب على الجهات الرسمية أن تراجع السقف المالي المقرر للحد الأدنى للأجور دورياً مرة كل ثلاث سنوات على



ناصر الرئيس



المحامي داود درعاوي



بسمة عوني

رجال أعمال.. اقتصاديون.. وقانونيون

يفقدون ثقتهم بالنظام القضائي الفلسطيني
المتعلق بالنزاعات التجارية والاقتصادية

إقرار مسؤولين بكارثية الوضع القضائي الناتج عن قلة عدد القضاة والاختناق في القضايا والتلهي في توزيع الأدوار
والصلاحيات

توافق على محاكم الاختصاص ومشكلة النظام القضائي هي نتاج غياب الإرادة والرؤية السياسية ليكون في
المجتمع الفلسطيني قضاء نزيه وعادل

تنمية اقتصادية ولا اجتماعية؛ لأن العدل هو أساس كل شيء». ويختلف أبو لبدّة مع وكيل وزارة العدل، وقال: «إنه ليس واقعياً كثيراً، والواقع أسوأ بكثير مما تحدث به بشأن القضاء والمحاكم، فمن تجربتي الخاصة، الكل مذنب في سوء حال القضاء، النظام السياسي بكامله يجب أن يحاكم على سوء حال العدالة والقضاء في هذا الوطن، لأنه توجد تدخلات سافرة في التقاضي، ولا توجد كفاءة في التقاضي، وبصراحة ممن يحاكمونني أشفق على أوضاعهم ومعروض عليه قضايا ليست اختصاص، ويستحيل في الوقت المتاح أن يتمكن أيّ منهم أن يحكم بالعدل».

وتابع: «إن نصيب القاضي 1200 قضية، فماذا عساه أن يفعل، فإن لم يحكم فيها سيّتهم بالتقصير، وحتى يكون هناك تنمية اقتصادية حقيقية، يجب أن يشعر كل مستثمر في هذه البلد وخارجها بالأطمئنان من ناحية الاستقرار والاستقلال القضائي وكفاءته، وسرعة البت في القضايا النزاعية، حتى يتم الفصل فيما له وما عليه، وهذا لا يتم إلا إذا كانت هناك إرادة سياسية».

فيما ينتقد د. نضال صبري خبير في القوانين المالية، سطحية تعليمات قانون ضريبة الدخل وتغييراته اليومية، «قانون من سطر ونصف السطر يفرض الضريبة على مكافأة نهاية الخدمة، فيه سبع مخالفات قانونية لقانون ضريبة الدخل، المادة 3 ضريبة الدخل سنوية. وموضوع الحوكمة خلق فوضى لا حدود لها، فوضى وقوانين مالية غريبة عجيبة. وقانون الضريبة المضافة لم يصدر بعد وإنما صدر دليل الضريبة المضافة».

ويستنتج صبري، أنه يوجد فراغ قانوني مالي وصفه بالرهيب «والغاء قانون ضريبة الأملاك في 2006 المفروضة على المجالس القروية، لا نستطيع من 10 سنوات إصدار قانون فرض ضريبة الأملاك، وحتى تكون لدينا محاكم متخصصة علينا أن ننظم القوانين المالية».

ولكن يبدو أن الخبير القانوني هيثم الزغبى، ضد إصدار قوانين جديدة في موضوع القضاء؛ لأنه حسب قوله: «غضب للسلطة التشريعية في غياب المجلس التشريعي، لا يجوز للسلطة التنفيذية أن تتدخل في إصدار قوانين خاصة بالقضاء ولو بنوايا جيدة، لأن احترام الدستور وسموه وشعور المواطن بأن المنظومة الدستورية قائمة سليمة أهم من إجراء تحسين هنا وهناك».

تأزم المنظومة القضائية وغياب المحاكم المتخصصة

وبينما شدد برهم، على الحاجة الملحة للمحاكم المتخصصة بشكل كبير جداً وبالذات في مجال العمل التجاري «التأمين والأرضي» «فهاتان أكثر قضيتين فيها حجم كبير من

رجال أعمال واقتصاديون ومستثمرون وخبراء في القانون يفقدون ثقتهم بالنظام القضائي الفلسطيني، فيما يتعلق بالقضايا التجارية رغم التحسن الحاصل عليها، في حين يقرّ مسؤولون في وزارة العدل بأن ما وصفوه بالكارثة الموجودة في القضاء الفلسطيني هو في قلة عدد القضاة، وضرورة التعديلات على النصوص القانونية، وبخاصة تعديل قانون السلطة القضائية، وبالذات فيما يتعلق بالأدوار والصلاحيات.

الاستثمار في أيّ دولة، تنصب أولى اهتماماته على مدى توفر البيئة القانونية وآليات التقاضي واستقرار النظام القضائي، وتجنب تعديله؛ لأن كثرة التعديلات القانونية والقضائية، تحدث بلبلّة وتخوفاً وردات فعل كثيرة».

ولا يستبعد برهم، أن يكون عدد القضايا التي لا تصل النظام القضائي يساوي عددها المعلن - إن لم تكن أكثر - بسبب ضعف الثقة بالنظام القضائي واللجوء للنظام العشائري والصلح؛ ما يؤدي إلى إجحاف وظلم كبيرين لأصحاب الحق.

ويقول برهم: بصراحة «نعاني من مشكلة كبيرة في عدم الثقة بالنظام القضائي، فيما يتعلق بالقضايا التجارية رغم التحسن الحاصل. ولكن كلما ازداد العمل تزداد المشاكل، ويضطر اللجوء للمحاكم، وأسوأ ما يمكن التأثير به مبنى المحاكم في رام الله كمبنى حتى بيئته والظروف الموجود فيها تكاد تكون منفرة».

ويشدد برهم، على أهمية التركيز على حاجة القطاع الخاص لحل الإشكالات التي يتعرض ويعاني منها، ومحاولة تحسين بيئة الأعمال، ويأسف؛ لأنها ليست في تحسن، بالرغم من أن هناك تحسناً إيجابياً في بعض النواحي، لكن هناك تراجع كثير في نواح أخرى.

وجدد تأكيداً على عدم الثقة بالنظام القضائي، لكنه قال: «ومن أجل استردادها يجب اتخاذ إجراءات لزيادة عدد القضاة. بحسب اعتراف وإقرار وكيل وزارة العدل».

ولأن د. حسن أبو لبدّة -رئيس اتحاد صناعات الطاقة المتجددة، من ذوي الباع الطويل والخبرة في شؤون التقاضي، فإنه يقول من واقع تجربته: «المشكلة في غياب الإرادة السياسية، ليكون عندنا قضاء نزيه وعادل، غياب الرؤية السياسية، وكأنّ هذا القضاء - إن لم يكن عادلاً ونزيهاً وحاسماً ومستقلاً - لا توجد

خاص - الحدث

لكن آخرين ذهبوا إلى ما هو أبعد من ذلك، ويؤكدون أن مشكلة النظام القضائي هي نتاج غياب الإرادة والرؤية السياسية؛ ليكون في المجتمع الفلسطيني قضاء نزيه وعادل، وكانّ هذا القضاء إن لم يكن عادلاً ونزيهاً وحاسماً ومستقلاً، فهو بالتأكيد لا يمكن أن يشهد تنمية اقتصادية، ولا اجتماعية؛ لأنّ العدل هو أساس كل شيء».

بعضهم حاول البحث عن البديل في القضاء والمحاكم المتخصصة في التنمية الاقتصادية، وإنشاء دوائر تجارية متخصصة، وتأهيل قضاة متخصصون معرفياً في موضوع النزاع، وإخضاع المحكمة المتخصصة لإجراءات خاصة تختلف عن الإجراءات العامة الموجودة في قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية وقانون الإجراءات الجزائية، بما يضمن سرعتها وفعاليتها، وتبني قواعد خاصة للإثبات أمام الدوائر التجارية المتخصصة تسهم في كفاءة التقاضي وسرعته.

واختلف هؤلاء حول عدم حاجة إنشاء الدوائر التجارية المتخصصة إلى قانون خاص، بينما يحذّ آخرون منهم إنشاؤها عبر قانون من أجل تبني إجراءات خاصة بسير الدعوى وإثباتها أو أي قواعد من الممكن أن تضمن فعالية ونجاح تلك الدوائر.

البيئة القانونية وآليات التقاضي واستقرار النظام القضائي أساس جذب الاستثمارات

ويلخص رجل الأعمال إبراهيم برهم، ما يعاينه وباقي المستثمرين والقطاع الخاص من ضعف البيئة القانونية والقضائية المتعلقة بعمل القطاع الخاص، «أياً كان، يحاول



ابراهيم برهم



عبيير عودة



الدكتور نضال صبري



هيشم الزغبى

الجمارك والمالية كقضاة في عضوية محكمة الجمارك؛ لانه قضاء مستقل، فمن العيب ان يقوم موظف دولة في فصل بين السلطات ولا يجوز».

في حين أعلن الدكتور محمد أبو سندس وكيل وزارة العدل، تأييده لوجود قضاء متخصص، ولكنه قال: «يجب أن يتم الفصل فوراً في القضية قيد البحث، وألا يتم ارهاق القاضي بملفات ومحاولات بعض المحامين ارهاقه بأمر كثيرة أو طلبات كبيرة، حتى لا يرجع ويرفع الجلسة لمدة 3 شهور».

وقال: «الكارثة الموجودة فيها قضاؤنا الفلسطيني هو في عدد القضاة نفسه، وهناك الكثير من النصوص بحاجة الى تعديل قانون السلطة القانونية، فيما يتعلق بالأدوار والصلاحيات، ولا بد من تعديل قانون السلطة القضائية وتعيين عدد كافٍ من القضاة لتحقيق العدالة وسرعة البت في القضايا».

ويؤكد أبو سندس، أن رجل الاقتصاد يبحث أولاً عن الامان القانوني والقضائي وقوانين متطورة تحقق للأسهم الاستثماري الامن والعدالة، وقضاء يطبق القواعد القانونية بما يحقق العدالة والمساواة وسرعة الفصل في القضايا.

وذكر أبو سندس، أن عدد قضاة البداية 73 قاضياً موزعين على 8 محاكم بداية على مستوى الوطن، «ومن أجل إنشاء محاكم متخصصة ابتداء يجب ان يكون عدد القضاة كافياً لتوزيعهم على هذه التخصصات من المحاكم التي يمكن انشاؤها بموجب قانون او بقرار من مجلس القضاء الأعلى».

ولكن أكد أبو سندس، أن ثلاثة قضاة محكمة الجمارك ينظرون طيلة السنة في 8 قضايا فقط، فصلوا في أربع منها، وهو عدد قليل، في حين أن بعض زملائهم في المحاكم الأخرى يفصلون في آلاف القضايا، ويرى انه قد يكون هناك محاكم تجارية، وأخرى عمالية وغيرها متخصصة، وقد يقوم القاضي بالفصل في هذه القضايا خلال فترة وجيزة؛ ليصبح فيما بعد طول السنة بلا عمل.

لذا يرى أبو سندس، انه يجب ترك المرونة لمجلس القضاء الأعلى ليقوم بتشكيل هذه المحاكم المتخصصة وفي حال أصبح الفصل فيها مرتفعاً، ممكن الاستفادة من قضاتها بتدويرهم على المحاكم الأخرى لمساعدة زملائهم في الجوانب الأخرى.

ويحمل أبو سندس، مجلس القضاء الأعلى مسؤولية المشكلة حينما قال: «لا احد من مجلس القضاء الأعلى او غيرهم لجأ للحكومة وشخص لها الاشكالية ومكانها، نحن نبحث عن الصلاحيات والأدوار، هنا تكمن المشكلة ولو ان رئيس واعضاء مجلس القضاء الأعلى اطلع رئيس الحكومة، لا اعتقد انه لن يتجاوب معهم في هذا الجانب، وقاموا بتشخيص الكارثة لديهم، بكل تأكيد الحكومة بأمن البلد، ولكن التقصير من جانب رئيس واعضاء مجلس القضاء الأعلى وانا من ضمنهم».

إيجابيات إنشاء محاكم متخصصة منفصلة بقانون

فيما شدد ملحم، على ايجابيات انشاء محاكم متخصصة، بضمنها انه يمكن تعيين قضاة في المحاكم المتخصصة من غير خريجي كليات الحقوق. وفي مسائل معينة قد يكون من المفضل تعيين قضاة من حملة شهادات تقنية متخصصة مثل الاقتصاد، ويتيح القانون الخاص المنشئ للمحاكم المتخصصة أن يتبنى قواعد قانونية وإجرائية تيسر التقاضي وتبسط الاجراءات وتتبنى قواعد اثبات جديدة؛ مما ينعكس إيجابياً على تحقيق عدالة في وقت معقول.

أما سلبيات القضاء المتخصص حسب ملحم، فهي عدم إعداد دراسة متأنية لجدوى إنشاء المحاكم المتخصصة بجسم منفصل، الأمر الذي يلقي عبئاً مالياً على الموازنة. «بالرجوع إلى إحصاءات محكمة الجمارك الفلسطينية نجد أن عدد القضايا الواردة إلى المحكمة في عام 2014 بلغ ثمانى قضايا، وفي عام 2016 بلغ عدد القضايا الواردة 16 قضية، فصل منها فقط 4 في العام نفسه».

بينما يرى برهم، أن التخصص في غاية الأهمية «ولأن عدد القضاة مهم، ولكن التخصص لا يقل أهمية عن عدد القضاة، حينما نتحدث عن قضايا مرتبطة بالمشاكل التجارية نريد

المشاكل، ولا يتم البت فيها الا بنسبة ضئيلة جداً منها، ولهذا تأثير وإجحاف على حقوق الناس وعلى حركة الاستثمار، لأن تعطيل قضية محددة في مجال التأمين أو في قضايا الاراضي او غيرها ليس مرتبطاً بشخص، وإنما بمنظومة وبجسم استثمار قد يعطل استثمار عشرات الملايين لشركة محددة، أو لمجموعة من الشركات، ورغم التحسن في بعض الهيئات، لكن الأمر بحاجة لتطوير افضل من شأنه أن يخفف جزءاً كبيراً من الاشكاليات القانونية الحاصلة في النظام القضائي». فإن الدكتور فراس ملحم -باحث قانوني- يشدد في دراسته «دور المحاكم والدوائر المتخصصة في التنمية الاقتصادية» التي أعدها لصالح معهد (ماس)، على انه يجب ألا يذهب التفكير إلى إنشاء محاكم أو دوائر متخصصة بهدف معالجة الوضع المتأزم حالياً داخل المنظومة القضائية.

ويقول: «بل يجب أن يتم الأمر وفق استراتيجية تقود إلى النهوض بالجهاز القضائي وسبل تطويره، لأن مجرد إنشاء محاكم أو دوائر متخصصة قد لا يؤدي إلى تحقيق الأهداف المتوخاة منها دون أن يؤخذ بعين الاعتبار عوامل النجاح».

ويرى، أن نجاح محاكم أو دوائر متخصصة يتوقف على إعادة النظر بمنظومة القضاء الحالية من إجراءات الدعوى، والبيانات والتبليغ، أو تبني بعض القواعد الاجرائية التي تضمن فصل متن القضية بفعالية واستقلالية تضمن محاكمة عادلة في زمن معقول، «هذا الأمر قد يتم إما من خلال تعديل المنظومة القضائية القائمة، أو من خلال القانون المنظم لإنشاء القضاء المتخصص».

في حين تعدّ عبير عودة -وزير الاقتصاد الوطني، المحاكم والإجراءات القضائية تحدياً للوزارة وتعيق النمو الاقتصادي، وتقول: «من أهم أولوياتنا البيئية القانونية، وندعو إلى إصلاح وتوفير البيئة التشريعية والتنظيمية وخلق اطار قانوني منافس ومراجعة تطوير مجموعة القوانين والانظمة والتعليمات الاقتصادية، بما يشمل التسريع بالمصادقة عليها لتعزيز دور التحكيم التجاري وبناء قدرات الجهات ذات العلاقة».

وترى عودة، أن البيئة القانونية من أكبر التحديات في جذب المستثمرين للاستثمار في فلسطين، لذا فإنها شددت على تحسين الأداء وحماية صغار المستثمرين والحماية القانونية الممنوحة للمساهمين في الشركات المحلية.

وفي هذا السياق، ذكرت عودة، أن ترتيب فلسطين في حل النزاعات والقضايا التجارية متدنٍ جداً في التصنيف العالمي 158 من 160، بينما كان تصنيفها في البت وتنفيذ العقود 122 من 190، والتي يستغرق المحكمة للبت في القضية التجارية أكثر من 540 يوماً.

ولم تخف وزيرة الاقتصاد الوطني قلقها من المشكلة التي تعاني منها قضايا المنازعات التجارية والاقتصادية، المتمثلة في الفترة الزمنية الطويلة التي تستغرقها في المحاكم، لذا نجدها تشدد في مطالبتها على ضرورة توقفها، «تعدّ إجراءات المحاكم طويلة وغير فعالة وتضعف قراراتها التي لا يُحدد لها سقف زمني لاتخاذها، حيث تؤجل القضايا كثيراً ولمرات طويلة دون أن يحدد سقف زمني لحلها».

وتتطلع الوزيرة عودة، إلى إيجاد آلية لتنفيذ القرارات الصادرة عن المحاكم؛ لأنها تعاني من ضعف كبير، في الوقت الذي شددت فيه على أهمية إيجاد محاكم تجارية متخصصة لحل النزاعات فيها بشكل كفؤ وسريع، وزيادة اعداد القضاة المختصين في القضايا المتخصصة كالتأمين، والأوراق المالية، والمعاملات التجارية وغيرها.

أما الزغبى، فيرى انه لا يمكن الحديث عن المحاكم المتخصصة ضمن الرؤية الاجمالية لموقع القضاء ككل، «في تجربتنا العملية امام القضاء فإن رجال الأعمال والاقتصاديين تستهويهم المحاكم المتخصصة، في حين نعتقد أنها من الناحية العملية ليست الحل السحري، وانما الحل يكمن في المنظومة القضائية كلها».

ويعدّ الزغبى، المحاكم المتخصصة جزءاً من القضاء؛ لذا يجب ان تخضع لمجلس القضاء الأعلى، ويقول من العيب الدستوري الذي يجب ان يرفضه المجتمع تعيين موظفين من



محمد ابو سندس

بالملايين، مع مراعاة انه يمكن إعفاء المحتاج والفقير والعامل ولكن يجب عدم تشجيع المقتدر؛ لان يجعل اللجوء للقضاء كيدياً.

وفيما يتعلق بإجراءات الحد من التبليغات، فان الوغبي يقترح خصخصة هذه الخدمة، ولتصبح كل التبليغات الكترونية، والحفاظ على كفاءات محاكم الدرجة الاولى وعدم تفرغها منهم بالترقيات، وتغيير نظام سماع شهادات الشهود لتصبح خطية ومكتوبة مشفوعة بالقسم عند كاتب العدل.

اما د. ابو لبد، فانه قال: «لأنه يوجد إهدار مال قاتل يصل الى حد الجنون في هذه البلد؛ فان تطلب الوضع القضائي تعيين 400 قاضٍ أو أكثر، فإن بلدًا يتطلع للتحرر والاستقلال والتنمية الاقتصادية يستحق ذلك، والقادر على تعيين 3 آلاف هنا، و2 هناك، فبمقدوره تعيين 400 قاضٍ من أحسن القضاة والرواتب؛ لأن العدل اساس كل شيء، وهو ما هو غائب في البلد، نحن ننتهي في صغائر الامور، بينما اساس استمرار هذه البلد ينخره كل شيء».

وابو لبد من اشد انصار التخصص في التقاضي والمحاكم المختصة، وفي رأيه: «تجب اعادة الهبة للقضاء، وان يُسمح للقضاة ان يكونوا جديدين في الفصل في القضايا، بحيث لا يشعر أي منهم بوجود مسدس فوق رأسه ليحكم في اتجاه معين، بعض القضاة امامهم قضايا لا يستطيع ان يفصل فيها كما تملي عليهم ضمائرهم».

حقائق حول القضاء الفلسطيني

وذكر د. ملحم أن نتائج أداء المحاكم تدل على فعالية المحاكم من حيث أعداد القضايا الواردة والمفصلة والمدورة، خاصة بعد عام 2007. فقد حافظت المحاكم على نسب مرتفعة من القضايا الواردة ونسب ثابتة من القضايا المفصلة والمدورة. فبمقارنة إحصاءات محاكم الصلح والبدائية في الضفة الغربية بين عامي 2014 و2016 نجد ما يأتي: ازداد مجموع عدد القضايا المدنية والجزائية الواردة في محاكم الصلح بواقع 2489 قضية، (من 49528 قضية في عام 2014 إلى 52017 في عام 2016. أما القضايا المدورة فقد شهدت نقصاناً إيجابياً من 30765 قضية في 2014 إلى 29714 في عام 2016. أما أعداد القضايا المفصلة في محكمة الصلح فقد زاد بشكل ضئيل من 50861 في عام 2016 مقارنة مع 49475 في عام 2014.

وبمقارنة إحصاءات محاكم البدائية في القضايا المدنية والجزائية نجد أن عدد القضايا الواردة بلغ 7995 في عام 2016 مقارنة مع 6842 في عام 2014. أما القضايا المدورة فقد ارتفعت بنسبة ضئيلة من 13261 في عام 2014 إلى 13342 قضية في عام 2016. أما القضايا المفصلة في تلك المحكمة فقد بلغت 5549 في عام 2014 مقارنة مع زيادة مهمة بواقع 12943 في عام 2016 مضافاً إليها قضايا محاكم البدائية بصفتها الاستئنافية.

وتتركز أنواع القضايا المدنية الواردة في محكمة البدائية في عام 2016 في ثلاثة تصنيفات رئيسية: أولاً، القضايا المتعلقة في منازعات الأراضي والعقارات وتبلغ قرابة 1671 قضية. ثانياً، القضايا المتعلقة بمنازعات التأمين وتبلغ حوالي 522 قضية إضافة إلى المنازعات التجارية والمطالبات المدنية البالغ عددها حوالي 1700 قضية منها 1272 مطالبة مالية، وثالثاً، القضايا المتعلقة في المنازعات العمالية وتبلغ حوالي 931 قضية. تعد هذه التصنيفات مؤشراً مهماً حول جدوى إنشاء قضاء متخصص في ثلاثة مجالات، وهي: العقار، والمنازعات التجارية، وتشمل مطالبات التأمين، وأخيراً المطالبات العمالية. إلا أنه وعند دراسة جدوى إنشاء قضاء متخصص، يجب علينا الأخذ بهذا المؤشر في سياق عوامل أخرى تحدد الجدوى من تأسيس هذا القضاء كما سنرى لاحقاً.

وبخصوص أعداد القضايا في المحاكم النظامية، فبعد ازدياد أعدادهم أمراً إيجابياً. فيجلس للقضاء في جميع درجات التقاضي مائتا قاضٍ في الضفة الغربية. وحسب التشكيلة

من يفهم بها. بالتجربة من خلال عملي مع شركات عالمية، حينما نسمع أن الشركات العالمية لا تنفق بالنظام القضائي في فلسطين فهذه مشكلة كبيرة للقطاع الخاص».

ويطالب برهم كقطاع خاص، بنظام بحيث يكون القضاء أداة من شأنه أن يحسن الاجواء الاستثمارية، «لذا يجب تحديد نوع القضاء المتخصص الذي نطمح له، وبالإشارة الى محكمة الجمارك ليست المشكلة في عدد القضايا؛ لانه لا توجد قضايا في الجمارك فهناك قضايا كثيرة، ولكن الإجراءات التي تتبعها وزارة المالية باتجاه رفع القضايا لمحكمة الجمارك أو التخصص الموجود فيها، فيه ضعف وبحاجة الى تعديل، وان تم تعديل الاجراءات المعمول بها في محكمة الجمارك، فان عدد القضايا ستزيد بالعشرات، كما سيتم البت فيها بشكل سريع، وذات جدوى، ولكن واضح أن الإجراءات أو النظام القائم عليها فيه ضعف كبير».

وهو ما توافقت معه وزيرة الاقتصاد الوطني، التي أيدت وجود محاكم متخصصة، والحرص على استقلاليتها، لما لذلك من أثر ايجابي على إجراءات المحاكم والتقاضي وضمان شفافيته وتحديد مدة التقاضي الزمنية وتنفيذ قراراتها. الى جانب دعوتها الى إنشاء هيئة تحكيم تجارية في نقابة المهندسين وتفعيلها في المجالات كافة.

الى جانب ذلك، تؤكد عودة، أن الوزارة شكلت لجنة فنية لإعداد خطة عمل لتحسين مؤشر فلسطين في ممارسة إنشاء الاعمال، اضافة الى اعداد قانون الشركات، وهو في مراحلها النهائية، وترى انه من الضروري جداً أن يكون لدى الوزارة مختصون لمعالجة القضايا الفنية، وليس بالضرورة ان يكون أعضاؤها قانونيين، وإنما أن يكونوا ذوي اختصاص.

ولكن الخبير القانوني الزغبى، يدعو للتنبه لاقتراح محاكم متخصصة، وقال: «الاقتراح يبدأ مهنيًا، ويوظف سياسياً، واعتقد انه يجب ان نكون واعين لهذه القضية. نحن مع تخصص ضمن الغرف بحكم التخصص يجب تخصيص قضاة للبت في قضايا جمر، ومثلهم تأمين، وآخرين عمال، وهذا حدث في الماضي، ولكن ضعف الإرادة السياسية ورغبتنا في ترحيل الموضوع للتشريع هو المشكلة».

متطلبات نجاح القضاء المتخصص

ولكن د. ملحم، يعتقد أن تأهيل قضاة متخصصين معرفياً في موضوع النزاع مهم جداً قبل بدء عمل تلك الدوائر، واخضاع المحكمة المتخصصة لإجراءات خاصة تختلف عن الإجراءات العامة الموجودة في قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية وقانون الإجراءات الجزائية يضمن سرعة وفعالية الدوائر المتخصصة.

ويؤكد ملحم، وجود متطلبات لنجاح الدوائر المتخصصة تتمثل في عدد القضاة في محكمة البدائية «وهو غير كاف، إذا ما تم التوجه للقضاء المتخصص، وعليه يجب تعيين المزيد منهم، وتجب دراسة جدوى إنشاء دوائر متخصصة. وبتحليل للواقع الفلسطيني، تتركز معظم القضايا التجارية في ثلاث مدن، هي «رام الله، الخليل ونابلس». وعليه، قد يكون إنشاء دوائر في محاكم البدائية الثمانية كافة غير مجدٍ من ناحية اقتصادية».

وبدراسة للمنازعات الادارية لعام 2016، يتضح أن 47% من المتقاضين هم من رام الله، و11% من نابلس، و9% من جنين، و5% من الخليل، و8% من دورا، وعليه إذا ما تم إنشاء غرف إدارية من الواضح أن ثلاث غرف بداية في المنازعات الإدارية تكون كافية.

ويحث على تبني قواعد خاصة للإثبات أمام الدوائر التجارية المتخصصة؛ تسهم في كفاءة التقاضي وسرعته، وتنظيم الخبرة امام المحاكم بشكل عام والدوائر المتخصصة بشكل خاص، لما لهذا الأمر من أهمية في الامور التقنية ومنها التجارية.

في حين يرى الزغبى، انه بالامكان معالجة مشاكل ارتفاع عدد القضايا بازدياد وقلة عدد القضاة، بإجراءات بسيطة اهمها رفع رسوم المحكمة التي لا تزيد على 500 دينار لقضايا



د. فراس ملحم



د. حسن ابو لبد

القضائية 2016-2017 بلغ عدد القضاة في محاكم الصلح 64 قاضياً، و73 قاضياً في محاكم البدائية. وبلغ عدد القضايا التي ينظرها قاضي الصلح 1239 قضية سنوياً في عام 2016. أما عدد القضايا لكل قاضٍ في محكمة البدائية فقد بلغ 405 قضايا سنوياً.

يبلغ عدد القضاة لكل مئة ألف نسمة في الضفة الغربية، ستة قضاة موزعون في جميع المحاكم. وهو عدد ضئيل وبالرجوع إلى الضفة الغربية يتوزع حوالي 2.1 قاضي في محاكم الصلح، وحوالي 2.5 في محاكم البدائية لكل مئة ألف نسمة. تؤكد هذه الإحصاءات العبء الملقى على عاتق القضاء الفلسطيني، أضف إلى أنها تعد مؤشراً قوياً على ضرورة تعيين قضاة جدد في أهم درجتي تقاضٍ، وهما محكمتا الصلح والبدائية، بخاصة إذا ما تم التوجه نحو إنشاء دوائر متخصصة.

TNB الوطني
THE NATIONAL BANK | البنك الوطني

حَيَاتِي | برنامج
المرأة الفلسطينية

توفيرك مع حَيَاتِي

الجائزة الكبرى



بيت وراتب وسيارة



انضمي لبرنامج حَيَاتِي من البنك الوطني، وافتحي حساب توفير بقيمة \$300 أو ما يعادلها بالعملات الأخرى لتدخل السحب على:

- 10 أونصات ذهب (أونصة ذهب شهرياً لفائزة واحدة)
- طقم ألماس لفائزة واحدة في شهر 2018/1
- الجائزة الكبرى: شقة في منطقة سكن الفائزة + سيارة + راتب شهري بقيمة \$500 لمدة 20 عام. ويتم السحب على الجائزة الكبرى نهاية الحملة في شهر 2018/7

عند فتح حساب توفير جديد، سيقوم البنك الوطني بالتبرع لصالح مركز دنيا التخصصي لأورام النساء. يمكنك الاستفادة من منتجات وخدمات برنامج حَيَاتِي الأخرى، والتي تشمل الحساب الجاري، دفتر شيكات وبطاقات بتصميم خاص لك، بالإضافة إلى باقة من القروض التي صممت خصيصاً لتلبي احتياجاتك المالية.



طقم الماس



10 أونصات ذهب

الحسابات الختامية ودورها في تعزيز المساءلة على الإنفاق العام

رقم (149) فقرة رقم (6) من النظام المالي للوزارات والمؤسسات العامة على «تعد الوزارة مسودة الحسابات الختامية وتقدمها إلى ديوان الرقابة المالية والإدارية خلال سنة من نهاية السنة المالية». كما نصت المادة رقم (150) فقرة رقم (3) من النظام المالي للوزارات والمؤسسات العامة على «تعد الوزارة الحساب الختامي للسلطة الفلسطينية متضمناً كافة البيانات التي تعكس إيراداتها ونفقاتها الفعلية للسنة المالية المنتهية». المعايير الدولية، حيث نصت المعايير الدولية لشفافية الموازنات العامة، تبعاً لشراكة الموازنات العالمية IBP على أن الحساب الختامي يجب أن يصدر وينشر في فترة لا تزيد على عام من نهاية العام المالي، وكذلك نصت على أن التقرير المدقق يجب أن يصدر وينشر في فترة لا تزيد على 18 شهراً من نهاية العام المالي، أي خلال 6 أشهر من إصدار الحساب الختامي.

مسؤولية وزارة المالية في إعداد الحساب الختامي:

وفقاً للقانون رقم (7) لسنة 1998، بشأن تنظيم الموازنة والشؤون المالية وتعديلاته بموجب القرار رقم 4 لسنة 2008، والنظام المالي الفلسطيني للوزارات والمؤسسات العامة لسنة 2005 وتعديلاته، والقانون الأساسي المعدل، وقانون ديوان الرقابة المالية والإدارية رقم (15) لسنة 2004، فإن وزارة المالية مسؤولة عن إعداد البيانات المالية وعرضها بصور عادلة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام -الأساس النقدي- وتشمل هذه المسؤولية التصميم والتطبيق والاحتفاظ برقابة داخلية لغرض إعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ، وتشمل مسؤولية الإدارة (الوزارة) اختيار واتباع سياسات محاسبية مناسبة والقيام بتقديرات محاسبية معقولة حسب الظروف.

مسؤولية ديوان الرقابة المالية والإدارية في تدقيق الحساب الختامي:

يستلم الديوان الحساب الختامي من وزارة المالية، ومن ثم يدقق البيانات الواردة فيه، وبعد إصدار المسودة الأولى، يعمل الديوان على مخاطبة وزارة المالية، بمجموعة من الملاحظات والإيضاحات المطلوبة، ويتم الرد من قبل وزارة المالية يسمى «رد الإدارة»، ويعمل بعدها الديوان على ابداء الرأي حول هذه البيانات استناداً إلى التدقيق الذي قام به تبعاً للمعايير الدولية للأجهزة الرقابية العليا (معايير الانتوساي ISSAI، ومعايير التدقيق الدولية)،

أنط القانون الأساسي الفلسطيني وقانون الموازنة العامة وقانون ديوان الرقابة المالية والإدارية مهمة إعداد التقارير الرقابية المالية بـ «ديوان الرقابة المالية والإدارية» بهدف تعزيز بيئة الشفافية والمساءلة في إدارة المال العام، وتحديدًا فحص مدى التزام الحكومة والمؤسسات العامة الرسمية بأحكام قانون الموازنة العامة المقررة والمعتمدة، وذلك من خلال الرقابة والتدقيق على الحسابات الختامية التي تعدها وزارة المالية سنوياً للموازنة العامة، وتقديمها إلى السلطة التشريعية «المجلس التشريعي»، الأمر الذي يتيح للمجلس التشريعي مساءلة الحكومة ومفوضها في إدارة المال العام «وزارة المالية»، وبالرغم من أهمية التقارير المالية الشهرية والربعية عن إدارة الموازنة العامة، إلا أن «الحساب الختامي» النهائي يبقى أساس المحاسبة والمساءلة الرسمية.

الأحكام القانونية ذات الصلة والمتعلقة بإعداد الحسابات الختامية

نظراً لأهمية الحساب الختامي، فقد تولت التشريعات والقوانين التي تناولته وحددت أحكامه، مثل: القانون الأساسي الفلسطيني، حيث نصت المادة رقم (62) من القانون الأساسي الفلسطيني المعدل على «يجب عرض الحساب الختامي لميزانية السلطة الوطنية على المجلس التشريعي في مدة لا تزيد على سنة واحدة من تاريخ انتهاء السنة المالية، ويتم التصويت عليه باباً بآباً» قانون الموازنة العامة، حيث نصت المادة (66) من قانون رقم (7) لسنة 1998م بشأن تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية، «على أساس الحسابات التمهيدية المعدة بموجب المادة (65) تعد الوزارة مسودة الحساب الختامي وتقدمها إلى مجلس الوزراء للاعتماد والإحالة إلى المجلس التشريعي خلال سنة من نهاية السنة المالية للإقرار، كما وترسل نسخة من المسودة إلى ديوان الرقابة المالية والإدارية».

قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية، حيث نصت المادة رقم (34) من قانون رقم (15) لسنة 2004، قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية «على أساس الحسابات التمهيدية المعدة بموجب المادة (33) تعد وزارة المالية مسودة الحساب الختامي وتقدمها إلى الديوان خلال سنة من نهاية السنة المالية لدراستها ورفع ملاحظاته بشأنها إلى المجلس التشريعي». النظام المالي للوزارات والمؤسسات العامة، الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (43) لسنة 2005. حيث نصت المادة

الحدث- مؤيد عفانة عضو الفريق الأهلي لشفافية الموازنة العامة

فالحساب الختامي للموازنة العامة للدولة يعد أداة من أدوات الرقابة على النشاط الحكومي، فمن خلال البيانات الواردة فيه، سوف تتأكد السلطة التشريعية من مدى التزام السلطة التنفيذية بما أقرته وأجازته السلطة التنفيذية من نفقات لتنفيذ ما اعتمدهت السلطة التشريعية من برامج وسياسات تتعلق بنفقات الدولة وإيراداتها في مختلف المجالات والأنشطة المقررة في الموازنة. ويساعد على تصويب تقديرات الموازنة العامة في السنوات المقبلة، فبناء على دراسة النتائج الواردة في الحساب الختامي، يمكن تقدير أرقام الموازنة العامة في السنوات المقبلة لتقليل

ما هو الحساب الختامي:

«سجل حسابي تفصيلي تسجل فيه كافة المبالغ التي قامت الدولة بأنفاقها فعلياً على مختلف أوجه الإنفاق الحكومي، وكافة المبالغ التي قامت بتحصيلها، من مختلف المصادر الإيرادية، وخلال فترة زمنية ماضية عادة سنة»، وقد عرّف قانون الموازنة العامة، الحساب الختامي بأنه: «الحساب الختامي: الحساب الذي يتم إعداده وفقاً للمعايير والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ووفقاً للنظام المحاسبي الموحد، ويمثل بياناً لحساب الموازنة ونتيجة تنفيذها كأرقام فعلية وحقيقية في نهاية السنة المالية».



وتتطلب تلك المعايير التقيد بمتطلبات قواعد السلوك المهني، والقيام بتخطيط واجراء التدقيق للحصول على تأكيد معقول، فيما اذا كانت البيانات المالية خالية من الأخطاء الجوهرية.

واقع الحسابات الختامية:

من خلال مراجعة التقارير الصادرة عن ديوان الرقابة المالية والإدارية، فإن آخر حساب ختامي مدقق ومنشور هو للعام 2011، ومن خلال مصادر الديوان فإنه تم العمل على تدقيق الحساب الختامي 2012، وتبعاً لأهمية الحساب الختامي، كوثيقة مهمة للدولة، ودوره في الرقابة والمساءلة على الانفاق العام، فقد عمل ديوان الرقابة وبالتعاون مع وزارة المالية والبنك الدولي على بذل جهود كبيرة من اجل اصدار الحسابات الختامية المطلوبة وتقليص الفجوة الزمنية، وتم العمل على اعداد دليل المحاسبة في القطاع العام «الكتيب المحاسبي» بدعم من البنك الدولي وكذلك تدريب الموارد البشرية العاملة في وزارة المالية، من اجل تعزيز كفاءة وفاعلية الأداء في وزارة المالية، خاصة في مجال اعداد الحسابات الختامية، الامر الذي من المفروض ان يؤدي الى تسريع إنجازها ورم الفجوة الزمنية القائمة. وقد باشرت وزارة «المالية والتخطيط» في اعداد الحسابات الختامية المتأخرة للسنوات 2013-2015، والتي سيتم إصدارها وارسالها لديوان الرقابة المالية والإدارية تباعاً خلال الأشهر القادمة، وحسب مصادر وزارة المالية فإنه سيتم الانتهاء منها قبل نهاية العام الجاري (2017)، من اجل ردم الفجوة الزمنية في اعداد الحسابات الختامية، وعملياً تم اعداد وارسال الحساب الختامي للعام 2013 لديوان الرقابة.

متابعة الحساب الختامي والتقرير المدقق مسؤولية من؟

تبعاً لأحكام القانون، وعلى رأسها القانون الأساسي الفلسطيني المعدل يجب عرض الحساب الختامي لميزانية السلطة الوطنية على المجلس التشريعي في مدة لا تزيد على سنة واحدة من تاريخ انتهاء السنة المالية، ويتم التصويت عليه باباً باباً. ونصت احكام قانونية عدة أخرى على الموضوع.

لذا؛ فإن المساءلة على الحسابات الختامية هي من مهام المجلس التشريعي، ولكن عملياً هذا الامر معطل بصيغته القانونية والرسمية خلال السنوات الأخيرة بسبب تعطل عمل المجلس التشريعي منذ العام 2007.

وتبعاً للقانون الأساسي الفلسطيني، وتحديدًا المادة (56) والتي تنص في فقرتها الثالثة على حقوق اعضاء المجلس ومنها «توجيه الأسئلة والاستجابات إلى الحكومة أو إلى أحد الوزراء، ومن في حكمهم»، فإنه يستطيع أي عضو في المجلس التشريعي مساءلة وزارة المالية عن أية قضية ذات شأن عام ومن ضمنها عدم إصدار او تقديم الحسابات الختامية في موعدها، او عن ملاحظات تدقيق ديوان الرقابة، ولكن الإجراءات الرسمية والإطار القانوني الشامل للمساءلة وإصدار احكام وتشريع وغيرها تبقى معطلة بسبب تعطل أعمال المجلس التشريعي بشكل عام، وبالتالي؛ فإن هذه الامكانية أيضاً معطلة.

الخلاصة:

الحسابات الختامية مهمة لأنها سجل مالي تفصيلي يبين المصروف والمحصل، وأداة رقابية مهمة لتعزيز الشفافية وتفعيل المساءلة في إدارة المال العام، وتوجد إشكالية في تنفيذ الأحكام القانونية المتعلقة بإعداد الحساب الختامي

وختاماً..

توجد ضرورة بالالتزام بالأحكام القانونية الخاصة بالحسابات الختامية، خاصة وانها احكام ونصوص واضحة، وإصدار الحسابات الختامية في موعدها القانوني، نظراً لأهمية ذلك في تطبيق مبدأ المساءلة على الانفاق العام. وتزويد ديوان الرقابة بها من اجل التدقيق عليها وتحديد الانحرافات ان وجدت، حتى لا تسقط تلك الانحرافات والملاحظات بالتقادم، وتزيد «الاحداث اللاحقة التراكمية» تبعاً للتأخر في اصدار الحساب الختامي وفي المتابعة، كما توجد ضرورة ان يمارس اعضاء المجلس التشريعي دورهم وفق القانون، كونهم الجهة الرئيسية المسؤولة عن مساءلة وزارة المالية عن الحساب الختامي، وان تعمل مؤسسات المجتمع المدني على تعزيز المساءلة الاجتماعية، من خلال تبني نهج المساءلة ضمن اهداف تلك المؤسسات، والعمل على مأسسة ذلك، وتطوير قدراتها في هذا السياق، لتفعيل دورها في تعزيز الشفافية والنزاهة والمساءلة على الانفاق العام، خاصة في ظل الفراغ الذي أحدثته غياب وتعطل المجلس التشريعي.

للموازنة العامة، تتمثل في عدم اصدار الحسابات الختامية في موعدها الذي نص عليه القانون الأساسي، والقوانين الأخرى ذات الصلة، كما توجد إشكالية في تطبيق مبدأ المساءلة في الانفاق العام، من خلال تعطل المجلس التشريعي الفلسطيني، وهو الجهة المخولة قانونياً على المساءلة على الانفاق العام من خلال الحساب الختامي، وتعمل وزارة «المالية والتخطيط» على معالجة التحديات والاشكالات التي واجهتها في اعداد الحسابات الختامية السابقة، وخاصة ان معظمها فنية وتقنية -تبعاً لوزارة المالية-، وذلك بالتنسيق مع ديوان الرقابة، وبدعم فني من البنك الدولي، الامر الذي سينتج عنه ردم الفجوة في اصدار الحسابات الختامية مع نهاية العام الجاري تبعاً لوزارة المالية، كما أن ديوان الرقابة المالية والإدارية لا يملك الأدوات القانونية التي تمكنه من الزام الجهات الخاضعة للتدقيق بالتوصيات والملاحظات التي يصدرها في تقاريره، خاصة في ظل غياب وتعطل المجلس التشريعي، المسؤول الأول عن المساءلة وفقاً لأحكام القانون، وبالتالي؛ فإن تطبيق مبدأ المساءلة فيما يتعلق بالحساب الختامي يبقى منقوصاً.

المبادرة الاقتصادية الصينية.. هل تُنعش واقع غزة المتدهور؟

سُيُشجع الدول المانحة على ضخ أموالها لخزينة السلطة لتنفيذ مشاريعها، وقالوا في سياق مقابلات منفصلة مع «الحدث»: إن تنفيذ «المبادرة الصينية الاقتصادية والسياسية» سيحدث تنمية اقتصادية فلسطينية شاملة خاصة في ظل استثمار الثروات الفلسطينية في قطاع غزة. وبدوره يقول «د. ماهر الطباع» الخبير في الشأن الاقتصادي: «إن السير بخطوات إيجابية على صعيد المصالحة بين فتح وحماس من شأنه أن يُنهي تخوفات المانحين بضح أموالهم إلى القطاع»، لافتاً إلى إمكانية إحداث تنمية شاملة للاقتصاد الفلسطيني من خلال المشاريع الاستثمارية التي سيتم تنفيذها في القطاع سواء من رجال الأعمال الفلسطينيين في الداخل أو الخارج، وتابع بالقول: «نأمل أن يحدث ذلك في غضون الأشهر القليلة القادمة».

وفي السياق ذاته أكد «د. معين رجب» أستاذ الاقتصاد في جامعة الأزهر بغزة على أهمية تنفيذ المشاريع الحيوية في القطاع وقال لـ«الحدث»: إن ذلك سيُنعش الأسواق، وسيعمل على تحسين جودة الحياة للسكان بحصولهم على السلع والخدمات التي حرّموا منها على مدار سنوات الحصار، وشدد «رجب» على ضرورة فتح قنوات اتصال اقتصادية مع الدول المساندة للقضية الفلسطينية لما يُسهم في تنمية الاقتصاد الكلي وإنهاء عقباته التي تتعلق بالتمويل وقلة الخبرات أحياناً. وتُشير تقديرات إعلامية إلى أن الدول المانحة بمجرد تحقيق المصالحة واقعاً لن تتردد في تأكيد التزامها بالتعهدات المالية التي قطعتها على نفسها في مؤتمر شرم الشيخ بمصر بعد حرب 2014 لتسريع عملية إعادة الإعمار وإتمام عمليات

كانت السنوات العشر الماضية في قطاع غزة، بما شهدته من انغلاق للأفق السياسي، سبباً في مُعايشة أهله حالة الأزمة على المستوى الاقتصادي والمعيشي، فلم يجدوا سبيلاً لتعويض خساراتهم بسبب الحروب والاعتداءات التي مورست ضدهم ما أدى إلى انهيار تام في القطاعات الصناعية والتجارية كافة، وظهر أثره الأسوأ في ارتفاع معدلات الفقر والبطالة.

وجه التحديد، وذلك من خلال تنفيذ مشاريع الإعمار وإحداث تنمية اقتصادية شاملة هناك، لافتاً إلى أن وجود حالة من الإجماع الدولي لتمويل مشاريع ضخمة في القطاع خاصة بعد إتمام المصالحة بهدف التخفيف من واقع الأزمة الذي حل بسكان القطاع وأنهكهم اقتصادياً مدة سنوات الحصار العشر الماضية، وقال: «سيتم ضخ مئات ملايين الدولارات في مشاريع الإعمار المتوقفة، وكذلك في مشاريع تهئية البنية التحتية للقطاع والمرافق الصحية والخدماتية، بالإضافة إلى المدن الصناعية والزراعية».

إحداث تنمية اقتصادية شاملة

ويتوقع خبراء اقتصاديون أن يتم تنفيذ المبادرة خلال فترة تتراوح بين 3-5 أشهر إذا ما سارت عجلة المصالحة على وتيرة السريان، ولم توقفها عقبات جديدة، مؤكداً أن ذلك

غزة- محاسن أُصرف

اليوم يبدو الحال مختلفاً -كما يُخبر مختصون ومراقبون للشأن الاقتصادي- ويعززون ذلك إلى الانفراجة الكبيرة التي شهدتها القطاع مؤخراً على المستوى السياسي باللجوء إلى تفاهات جدية بشأن مُصالحة الأطراف المتصارعة «فتح وحماس»، يقول أحدهم: «إن هذا التحول الجذري والاتجاه من حماس إلى اتخاذ خطوات عملية نحو المُصالحة التامة، سينعكس على الواقع الاقتصادي بإيجاد مشاريع حيوية تُحقق حالة الإنعاش للاقتصاد وتعمل أولاً على تحسين واقع الحياة الإنسانية والمعيشية للسكان هناك»، فيما يكشف «منيب المصري» رئيس تجمع الشخصيات الفلسطينية المستقلة في أول زيارة له لقطاع غزة بعد التوافق على حل حماس للجنة الإدارية وقبولها بإفراح المجال لحكومة الوفاق الوطني للقيام بدورها؛ عن مبادرة «طريق الحرير»، وهي مبادرة صينية اقتصادية وسياسية سيتم العمل على تنفيذها سريعاً في قطاع غزة لتعيد إنعاشه عبر مشاريع ضخمة في مختلف القطاعات الحيوية كإنشاء محطات مياه وتحلية، بالإضافة إلى مدن زراعية وصناعية بالإضافة مشاريع البنية التحتية، وقال: «إن هذه المشاريع ستفتح المجال واسعاً أمام الاستثمار والتشغيل المحلي للعمالة، بالإضافة إلى تشجيع التصدير وإدخال العملات الأجنبية التي تُسهم في تحسين الدخل القومي».

تفاصيل المبادرة

ثمة دراسات اقتصادية سابقة تُشير إلى أن المبادرة الصينية المُلقبة بـ«طريق الحرير» عبارة عن شبكة طرق مترابطة طولها 10 آلاف كيلومتر، وكان يسلكها التجار قديماً لتسويق بضائعهم بين الصين وأوروبا إلا أنها توقفت مطلع التسعينيات ولم تعد تؤدي دورها كخط ملاحى حتى عام 2013 حين عزم الرئيس الصيني إلى إعلان خطة طموحة بإعادة تشغيل الطريق الواصل بين الصين وأوروبا عبر طريق الحرير البحري، بالإضافة إلى تشغيل الفرع البري بـ 6 ممرات، ما جعلها تجد قبولاً، بل وإجماعاً دولياً كانت فلسطين من ضمنه.

وبحسب «المصري» فإن انضمام فلسطين وتأييدها لهذه المبادرة سينعكس إيجابياً على تحسين الواقع الاقتصادي للسكان والسلطة معاً، وأضاف أن المبادرة الأخيرة بالمصالحة وقرب إنهاء الانقسام الفلسطيني من شأنه أن يُعزز نجاحها في تطوير الاقتصاد الفلسطيني ككل، واقتصاد قطاع غزة على





الإنعاش للقطاعات الاقتصادية التي تضررت وخسرت ملايين الدولارات سواء القطاعات الصناعية أو الإنتاجية.

قريباً.. مشاريع حيوية باستثمارات صينية

وفي سياق متصل كشفت «عبير عودة» وزيرة الاقتصاد أثناء زيارتها لقطاع غزة مع وفد حكومة الوفاق مطلع أكتوبر الحالي أن هناك العديد من الخطط لتطوير قطاعات واعدة في المحافظات الجنوبية منها القطاعات الصناعية، وما يتعلق بصناعة التمور والاثاث المنزلي وذلك وفقاً لمشروع ابتدأته الوزارة قبل ستة أشهر تقريباً لتحديث وتطوير قطاع الصناعة في المحافظات الجنوبية، تستهدف حوالي 25 مصنعاً، بالإضافة إلى إيجاد مشاريع أخرى مع بداية العام القادم 2018 لتطوير القطاعات الحيوية ما يُحقق إنعاشه أولاً وخفض معدلات الفقر والبطالة وصولاً إلى إنشاء المدن الصناعية تحت مظلة وزارة الاقتصاد الفلسطيني وتطويرها وإشغالها بنسبة 100% ما يُحدث حالة من التنمية الشاملة والمستدامة في الاقتصاد الفلسطيني.

ولم تكشف «عودة» عن القيمة المالية للمشاريع التي سيتم تنفيذها خلال الأشهر القادمة ومطلع العام 2018 إلا أنها قالت لـ«الحدث»: ستكون مناصفة أو أكثر قليلاً مع الضفة الغربية لصالح المشاريع في غزة، وفي ما يتعلق بالمبادرة الصينية الاقتصادية، أكدت «عودة» أنها تسير وفق خطا ثابتة، وأن وزارتها بحثت نهاية سبتمبر الماضي مشاريع مشتركة مع وفد اقتصادي من الصين ليتم تطبيقها ضمن مبادرة «طريق الحرير» أهمها مشاريع إنشاء سكة حديد تربط كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وإقامة مناطق صناعية، بالإضافة إلى تعزيز وتطوير علاقات التعاون بين القطاع الخاص الفلسطيني ونظيره الصيني وجذب استثمارات صينية إلى فلسطين، مؤكدة أن ذلك يحتاج إلى المزيد من الجهود لاستعادة العلاقات التاريخية بين البلدين ودعم الصين للاقتصاد الفلسطيني من خلال إقامة منطقة صناعية جديدة تحمل اسم الصين في فلسطين، كما دعت رجال الأعمال الصينيين إلى زيارة فلسطين والاطلاع على الفرص الاستثمارية المتاحة فيها والاستفادة من الامتيازات الاستثمارية التي تمنحها الحكومة الفلسطينية للمستثمرين

الجدب للاستثمارات العربية والدولية التي يُمكن أن تؤثر إيجاباً في تنمية الاقتصاد الفلسطيني، فيما أكد «منيب المصري» أن الحكومة الفلسطينية ستعمل بجد استقرار الأوضاع السياسية والأمنية بفعل المصالحة التامة والشاملة على الترتيب لعقد مؤتمر اقتصادي دولي، نهاية العام الجاري، من أجل جذب المستثمرين الفلسطينيين في الداخل والخارج، والمستثمرين العرب والأجانب للقيام بمشاريع حيوية في القطاع تُحسن الواقع المعيشي والإنساني هناك.

والتي تمكن من إقامة شركات تجارية بين رجال الاعمال في كلا الجانبين، تسهم في تحسين الاقتصاد الفلسطيني وتعود بالنفع على المستثمر، وكشفت «عودة» عن اجتماع أولي للجنة الفلسطينية الصينية المشتركة في أوائل نوفمبر المقبل لبحث العديد من القضايا الحيوية ك (التجارة، الصناعة، والمدن الصناعية، وتشجيع الاستثمار، والطاقة، والمساعدات الفنية). وكانت وزارة الاقتصاد الوطني عملت على تطوير وتحسين البيئة التشريعية الناظمة للاقتصاد الوطني بما يُحقق عمليات

الحدث
الأسبوعي
صحيفة اقتصادية اجتماعية ثقافية

قبل الخبر وبعده

يافا على مشارف جبل التجربة

من رواية الأم اللاجيوس

لـ الروائي: نافذ الرفاعي

انصرافهم قال لقد نزلنا إلى القرية وجدنا آثار دماء ولم نجد جثثاً. قد يكون جرح على الأغلب وأخذوه معهم، لأن القتل يتركوه في المكان، كما ويعرفون أن بعض الأهالي سيعودون ويدفنونه. وسمع لاحقاً أنه في سجون الغزاة. ووعدها أن يسأل عنه. لأول مرة تشعر أنها منذ 3 أعوام تصل إلى خبر شبه يقين، يشير إلى أن زوجها ربما هو حيّ وفي سجون الغزاة. وما زالت تثق بالصليب الأحمر الدولي وتراجعه.

به من العائدين مفقودون كزوجها. أخيراً ذهبت إلى المغربي وهو أشرفهم، كان يحارب ضد الغزاة ويعرف عنه شهامته وشجاعته. أخبرها أنه لم يره، وأنه سمع عن قدومه إلى القرية مع مجموعة قتل منهم شخصان من القرى المجاورة، وأن زوجها لم يقتل في تلك الحادثة. لأن بعض رجاله أخبروه عن رؤيته مع مجموعته تفتش في القرية عن بقايا أثاث ومؤونه قبل حوالي أكثر من سنتين. عادت بعدها قوات المحتلين إلى القرية لأنهم معتادون على مداهمات كي لا يعود السكان الأصليين، وبعد

الحامي والحارس والمسؤول عن تكاليف الحياة. لقد تجاوزت الخوف والجوع وما هي مناضلة، ولكنها تشفق للزوج لمعتابته. فكرت في مقابلة أهدتها له بقوة شخصيتها، وأن تواجهه بالطرده عقاباً له، وتغلق الباب في وجهه، لتعود بعد كسر شكيمته بالسماح له بالدخول ومعانقته. كانت وساوس الأستاذ تخطر في بالها لكن سرعان ما تطردها، كيف وهو مسيحي كما تعلم، وربما متزوج وأن العلاقة الطاهرة هي العنوان، وزوجها لا تخونه.

ذهبت برفقة زوج أختها إلى بيت أعتى رجال الجبال، وهم بعض الرجال الذين لا يغادرون جبال قريتهم معظمهم لصوص، وقاطعو طرق وظيفتهم السلب، لكن العنوان أنهم يراقبون القرية والغزاة، مختلفون منهم من هو قاتل لا يرحم ومنهم من يشك بأنه جاسوس للغزاة، ومنهم من هو جيد وشجاع ومطاء وخدم. وهم «البوب والأزرق والمغربي» يقضون معظم وقتهم في القرية يبحثون عما نسيه الناس ليحضره هكذا يدعون، ولكن يشك أن بعضهم جواسيس للغزاة يشنون عن العائدين والمتسللين والفدائيين وينهبون أي شخص ضعيف. كانت متشجعة لمعرفة مصير زوجها. في اليوم التالي استيقظت وضمت أمها إلى صدرها وبكت.

وقالت: لم زوجتيني صغيرة؟ لم لم تعلميني الكتابة والقراءة! تعجبت الأم من هذه الأسئلة وأجابتها: إن هذا سبر بلادنا أي عادتنا التي تعودنا، لا تتعلم النساء سوى أعمال البيت والزراعة والماشية من حلب وخض وصنع أقراص اللبن الجميد وتجفيفها. جادلت أمها التي لم يعجبها الكلام. ذهبت برفقة زوج أختها إلى بيت أعتى رجال الجبل «الأزرق» الذي لم يتفاجأ بالسؤال عن زوجها.

قال: لقد رأيته نعم قبل سنة يجمع الحطب ليوقد لنفسه من البرد، وأنه سيعود إلى البلدة الغورية. ولم يذكر مدينتك، شككت في كلامه وتناهشتها الظنون، هل وقع وأصيب بالنسيان. لا مستحيل فكم من مرة قال لها: أنا جددت شبابي بزواجي منك. أصرت على زوج أختها أن يذهب إلى «البوب» وهو أشهر قاطع طريق وحرامي. يقضي وقته في الجبال ويعرف معظم الكهوف والأماكن الخفية، ويتجول في غابات الخروب الكثيفة كأنما يتجول في فضاء مفتوح.

أجابها البوب: نعم راه منذ أيام في طريق الذهاب إلى القرية. وعليها أن تعود بعد أسبوعين، أو في طريقه سيأتي إليها في الخليل. خافت وأخبرته أنها تسكن الآن عند أمها. أدركت أنه كاذب، يتقاضى مالاً كي يجيب عن أسئلة الأهالي، أو يبحث عن مغامرات أخرى. وعرفت أن عدداً لا بأس

وقفت يافا على درب دير قرنطل في جبل التجربة نظرت حولها، كهوف، سحر المكان والتاريخ والدلالة، في بحثها عن معانٍ للتجربة، التي تعني أكثر من حالة. أكثر من شيء، ومرارة وقسوة التجربة.

هنا رحلة العذاب للأم اللاجيوس اجتاحتها، وهي تنتظر ابنها في هذا اليوم الربيعي الجميل، كانت تستمتع لمرشد سياحي يشرح عن جبل التجربة، وهي تتمتع بالمنظر المطل على مدينة القمر، أريحا من أقدم مدن التاريخ، يبلغ عمرها سبعة آلاف عام، وآخرون يقولون إنها من العصر الحجري، تزيد عن عشرة آلاف عام، مدينة أدمتها الحروب في التاريخ، خانتها راحيل الزانية ليذبح أطفالها.

يا لجمال المدينة! نزلت عن قمة جبل التجربة مندفعة بحب جميل للمدينة الدافئة. خليط سكانها من ذوي البشرة السمراء والقمحيين والبيض، وفي قراءتها عن جنوب أفريقيا والعنصرية، وجدت أنهم يحكون عن بلاد أخرى عالم آخر، ليس هنا.

ذلك المبتسم يبيع الموز والبرتقال، أسنانه البيضاء، تجادله النساء حول السعر العالي المرتبط بأنها مدينة سياحية. تعبت وهي تسير في شوارع المدينة وتشرب عصير الليمون الطازج بالنعناع ينعشها وتشعر بالسعادة، جلست في مقهى الليمونة، تنفتح دخان النارجيلة في انتظار الفؤاض، عندما أطل برأسه مبتسماً، تجاهلته كنوع من الدلال، إلا أنه قبل رأسها معتذراً على التأخير.

وقالت من حسن حظي أنك تأخرت، لقد صعدت إلى جبل التجربة.

لم يفهم ما قالت: هز رأسه مستفسراً. أجابته: يا فهم جبل التجربة.

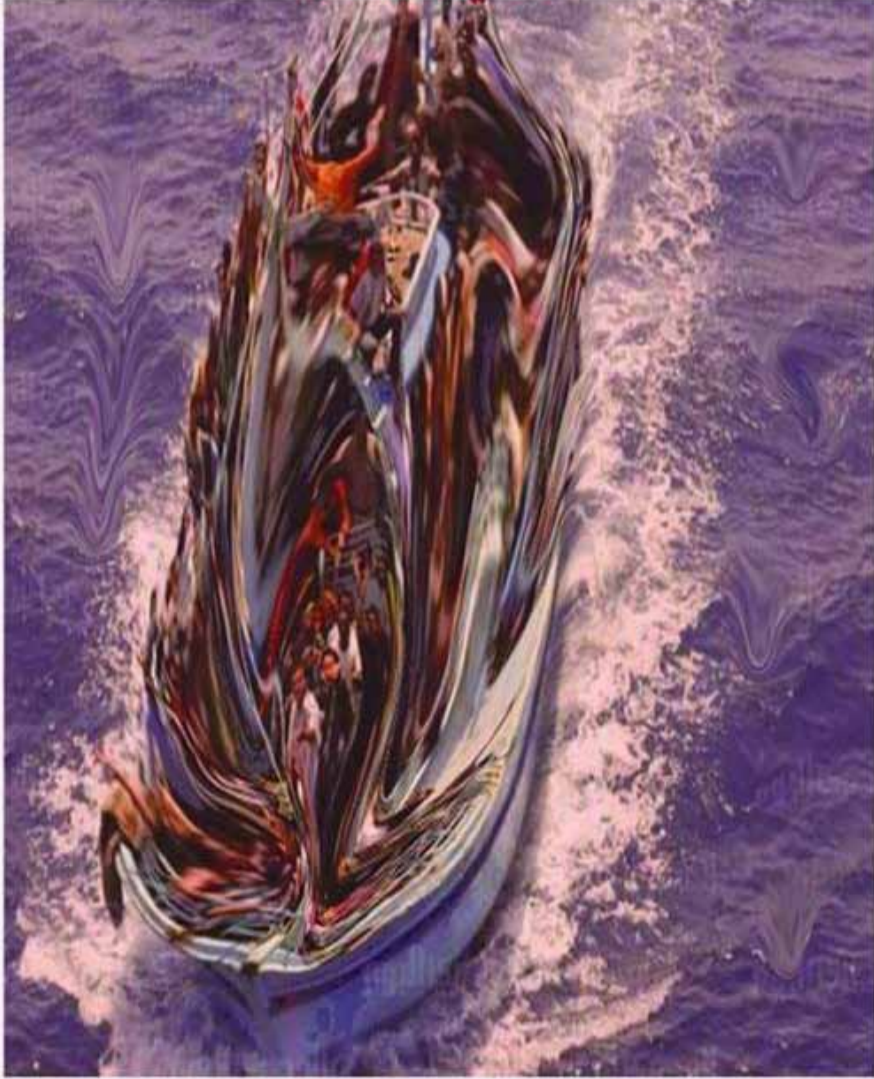
ضحك وقال: أه كنت هناك. نعم وجدت المعنى للتجربة وصعوبتها ووحشة المكان الغابرة.

ها نحن هنا على درب الأم اللاجيوس يا عزيزي، نبحث عن تفاصيل ضائعة في ثنايا الزمن ورحلة أمك أو التجربة، وجدتك التي هجرت إلى هنا، على درب الضياع المؤقت. أمسك يدها شاكراً ومقدراً، سحبتها كي لا يلاحظ رواد المطعم، وقالت لنذهب إلى مكان سكنها. أمسك يدها وسارا باتجاه المخيم والمزرعة التي عملت بها. يتوقف عن الحديث، وتومئ إليه بعينيها كي يكمل. جرب أن يثير فضولها لكنه سرعان ما استسلم وتابع قائلاً: سألتها الجدة عن زوجها.

أعلن زوج أختها عن استعداده للمساعدة وأنه بمعارفه المتنوعة لا بد من إجابة شافية، لم تعد الأم اللاجيوس تشفق كما السابق ليكون

ALUM ALAGHIOS

الأم اللاجيوس
حكاية فاطمة



نافذ الرفاعي
Nafiz AlRifaie

صدر حديثاً...

ليل الباكن العبثي

فِي الْقَلْبِ أَشْجَارٌ مِنَ الْوَجَعِ الْقَدِيمِ، وَعَالَمٌ تَنْهَارُ زُرْقَتُهُ بِلَا
سَبَبٍ كَمَا عَشِقُ تَدَاعَتْ نَارُ مَعْبِدِهِ وَنَامَتْ فِي يَدِ الْعَدَمِ الْمَسَافِرِ فِي
الغِيَابِ مُفَعَّمًا بِالْجُرْحِ، مُحْتَرِقًا كَأَنْهَارِ الدَّمِ الْجَارِي جَنُوبَ الرُّوحِ
حَيْثُ تُرَاقِصُ الْأَشْبَاحُ عُزْبَتَهَا، وَتَجْعَلُ مِنْ مَوَاجِعِهَا مَعَابِدَ تَحْتَفِي
بِالمَوْتِ وَالمُنْفَى الَّذِي يَنْقَادُ صَوْبَ عِيُونِنَا فَرِحًا بِإِعْصَارِ الفَنَاءِ
الْجَاحِظِ العَيْنَيْنِ.

فِي الْقَلْبِ تَحْتَفِلُ النِّهَائِيَّةُ بِالمَدَى المَسْدُودِ، تَعْوِي مِثْلَ ذُنْبِ الشَّهْوَةِ
الْأَزَلِيِّ؛ تَقْرَأُ فَوْقَ جَنَانِ الحَيَاةِ قَصِيدَةَ فَخْرَهَا بِالبَدءِ فَوْقَ جَمَاجِمِ
الْإِنْسَانِ حَافِيَةً تُتَوَجَّعُ عُرْبِيهَا المَلْعُونِ بِالْأَنْيَابِ
تَبْنِي فِي جِهَاتِ الأَرْضِ مَمْلَكَةً مِنَ المَوْتَى..

فِي الْقَلْبِ كَوْنٌ مِنَ عَوِيلِ

وَإِهْبَارَاتٍ تُعَجِّلُ بِالقِيَامَةِ

كُلُّ شَيْءٍ مُوْغِلٌ فِي حَتْفِهِ:

الْإِنْسَانُ وَالحَيَوَانُ، وَالبُلْدَانُ جَائِيَةً تُسَبِّحُ، قِمَّةُ الدُّوَلِ العَظِيمَةِ
وَالحَقِيرَةِ، سَاحَةُ الشُّهَدَاءِ، لَيْلُ الحَيْرَةِ الوَطْنِيَّةِ، أَعْمِدَةُ الشُّوَارِعِ،
وَالشُّوَارِعُ، سِكَّةُ المَيْتَرُو، المَنَازِلُ، وَالعَدُّ المَشْنُوقُ عِنْدَ تَقَاطُعِ النِّكَبَاتِ..

هَذَا مَا أَرَى فِي الْقَلْبِ مِنْ هَوْلٍ يُحْضِرُ فَصْلَهُ الهَمَجِيَّ

لَكِنَّ الحَيَاةَ هُنَاكَ، خَارِجَ قَلْبِي المَلْعُونِ،

هَائِنَةً وَمُشْرِقَةً

تُرْتَبُّ فَصْلَ خُضْرَتِهَا

وَتُوَلِّدُ مِنْ مَفَاتِينِهَا كَأَنْتَى تَمَلَأُ الأَيَّامَ بِالْأَنْفَاسِ وَالدَّفءِ المَوْجِّجِ

أَسْفَلَ النُّهْدَيْنِ

كما فرح بين جرحين، هو العمل الشعري الرابع للشاعر الجزائري محمد الأمين سعيدي، صادر عن دار ميم بالجزائر في طبعته الأولى، ويكون حاضرا في معرض الجزائر الدولي للكتاب نهاية أكتوبر.

تضم المجموعة 34 نصا تم توزيعها على البياض وفق معمارية تراعي رؤية كل نص والتشكيل البصري المناسب له بحيث لا يخلو توزيع القصائد من جمالية للعين أولا.

ينحو الشاعر في أسلوبه منحى تجريديا ورؤيويًا يحاول النظر إلى الأشياء بعين عدمية أحيانا تختلق معاني جديدة أو تشهد على موت معاني سابقة.

ولذلك يظل الجانب التأملّي مسيطرا على النصوص محاولا أن يقدم نصوصا تحمل قيمة إنسانية متجردة من أي انتماء ضيق، تنشد أوجاع الإنسان الكثيرة وأفراحه النادرة في عالم يسحقه بالوقت والظروف، كما تحاول الاشتغال على جملة شعرية مغايرة ومعجمها الخاص الذي يتماهى مع الرؤيا العامة للكتاب.

وتسعى نصوص هذا العمل الشعري جميعا إلى خدمة رؤية عنوانه «كما فرح بين جرحين»؛ إذ تطرح نصوصا تتعلق بالحب والمرأة محاصرة بنصوص تعبر عن قلق الإنسان من الواقع والوجود وكأنها توحى بما في الحياة من تلاعبات بالكائن ومحن يصنعها الإنسان نفسه غالبا.

تتصالح الأشكال الشعرية الثلاثة (التفعيلة..قصيدة النثر..العمودي) ضمن اشتغال يبحث عن بناءات مغايرة بالتجريب وعن إيقاعات تنتج عن تزواج الأشكال واستفادتها من بعضها.

صدر للشاعر:

أنا يا أنت، دار الأديب وهران 2008.

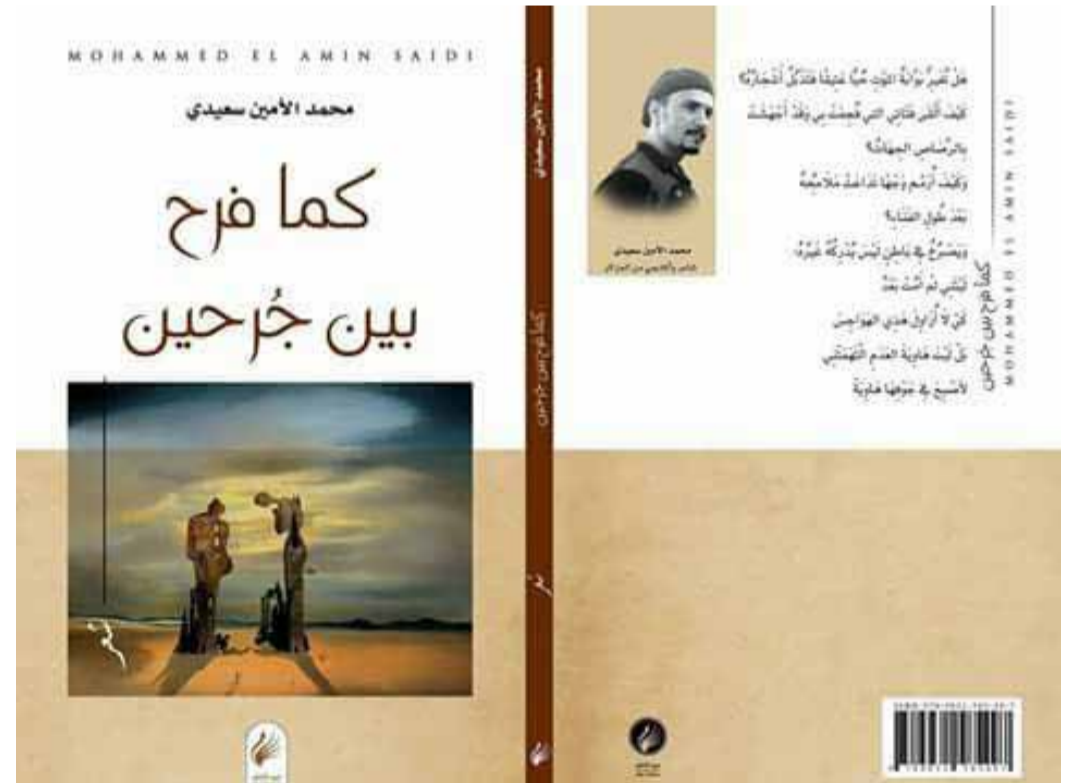
ضجيج في الجسد المنسي. دار ليجوند العاصمة 2009.

ماء لهذا القلق الرملي. دار فيسيرا العاصمة 2011.

شعرية المفارقة في القصيدة الجزائرية المعاصرة (نقد). دار فيسيرا 2013.

مباهج الحيرة (مقالات) دار الألمعية قسنطينة 2015.

كما كتب لسنوات في جرائد جزائرية وعربية، وكتب عدة أعمدة مع الحدث الفلسطيني هي «ضوء في الدغل»، «مقهى الشعر المغربي المعاصر»، «المعنى رحمه الله».



همسة

بقلم: نادية رجوب

الفراغ بما يليق ولننصف الكلمة من مزاجيتنا الممقوتة ومجاملاتنا الغيبية... فمن العار أن تضع علامة الدهشة في وضع السكون ...

...ونكسر بجبروت حتى ما يعود هناك أمل بالجبر... نرفعهم فوق الغيم ونتركهم وحدهم يعانون صعقة السقوط المفاجئ... ونمرّ أمام غيرهم لنرى قبحتنا في مرآة فكرهم فنثور عليهم بسخط غير مبرر... لنملأ

كريمون نحن حدّ السخاء حين نخلع عواطفنا الساذجة على الكلمات... نشعل فتيل الدهشة بعلامات ترقيم ما تعلمنا كيف نواري سواة فحشها حين نضعها في غير ما يليق... نحبّ بقوة لننطقى بألم

ترجمة الحدث

أنا خطوك الأوحده..



ترجمة خيري حمدان

إيفا سبيريدونوفا شاعرة معاصرة ومحركة تعمل لدى الصحيفة الإلكترونية «الشعر الاجتماعي الجديد»، ولدت عام 1979 في مدينة كيوستنديل، أنهت دراسة الأدب البلغاري القديم والعلاقات الاجتماعية وأصول الدعاية، تتفنن اللغة الإنجليزية والروسية والصربية والإيطالية. أسست موقعها الأول «كلماتي» عام 2013، صدر ديوانها الأول عام 2011 ويحمل العنوان نفسه. ألكسندر إيفانوف أنهى الشاعر ألكسندر إيفانوف دراسة الأدب في جامعة صوفيا القديس «كليمينت أوكريديسكي»، صدر له ديوان «عش من بعدي»، يعمل محرراً لدى الصحيفة الإلكترونية «الشعر الاجتماعي الجديد». إيفا سبيريدونوفا * * *

جسد كل حقيقة

روحها
هي إرادتك.
* * *

أنا خطوك الأوحده
خطاً صحيحاً
حتى الموت
لك أن تصححني.
* * *

لا تحكم علي
بجريمة أزلتي
التي لم تسألني يوماً
إن كنت أحبك.

ألكسندر إيفانوف
* * *

إذا خيرتني
ما بين الحب والموت
سأختار الموت

فهو غير محفوف بألم
ويأتي مرة واحدة
* * *

إثابة

تدفع لتمرّس الجنس

تحصل على الحب
فتقبله
تدفع ثمن خطاياك
لتنال حق البعث
والقيامة
وترفض.

سجال شاعري ما بين الأديبين
ألكسندر إيفانوف والسيدة إيفا
سبيريدونوفا
أبدية
أنت المستقبل
في ماضي
الذي لا أستبدله
بأي حاضر.

ألكسندر
* * *

أنا المرأة التي
لا مستقبل لك معها
فالأبدية هي
عطاياها.

إيفا
* * *

إيفا

حياة
ماهية الأشياء
حياة
وموت
وما بينهما جنس
أزلية

نقف في منتصف
كل موت
للحب.
"-----"

ألكسندر
* * *

حياة واحدة
تكفي لمن أحب
لكن، من أجلك
علي أن أقترض
من الموت.

والموت لن يكفك
لتدفن فيه عجز الحب
الذي لم تمنحه
طوال حياتك.
"-----"

إيفا

قصص قصيرة

صندوق العجب

القاص: شفيق التلوي - غزة

بعد رحيل الشمس.. أمسك بكتفه حمرتها المشتعلة
من شبق.. تنأى إليه صوت النجمة.. نجمة انبلجت
من الهلال فلقة قمر تحاور ابن الطين:

- أنت زهير.
- كيف عرفت؟!
- أخبرني زيوس بأنك حول شاذرواني
تطوف.. بعثني من وراء هذا الماء علني قصيدة
تعلقها على جدران كعبتك.. ووشم يُنقش علي
شغاف قلبك في رحلة الروح ومسرى الدماء.
- إذن أنت باندورا.
- كيف عرفت؟! وأنت لست بإله.
- ألم يقل لك زيوس بأنني درويش؟
- درويش؟!
- أجل.. هكذا كانت جدتي تقول عني وأنا
صغير.

- إذن أنت تضرب في الرمل يا زهير.
- بل أكتب على الرمل من وحي الماء.
طارت مع الشفق وظل زهير دون أن يوحي إليه
عنواناً للقصيدة..
وظل صدى صوتها يتردد بين السماء والطارق:
- أنا باندورا يا زهير..
- احفظ اسمي جيداً..
- سأعود.. سأعود.

أول الخريف غيمة
كتب على زهير في صندوق باندورا أن يظل يتهدج
في محرابها.. ينتظر في الغار وحيها من بين
الماء.. مرّت الغيمة الأولى تحمل في ذيلها موجة..

- هي من قالت لي اسمك.
- ومن تكون هذه.
- صاحبة الصندوق يا زهير.
- أتقصد باندورا.
- هي بعينها وهذا صندوقها.
- وأين هي؟
- لا أدري.. كل ما أعرفه بأنّها طلبت مني أن أحضر
لك هذا الصندوق وقالت لي:
- انتبه لا تفتح فيه من الشرور عجب العجب.
مضى زهير بالصندوق.. سآح في دنياه يُفرغ
ما فيه من شرور وعجب؛ لعلها تعود إلى ذات
الشاطئ.. فنصبح صيحة تلملم الشرور المتناثرة
من البر وتعود بها إلى البحر ثم تأخذ إلى حيث
جزيرة العجب؛ فينظم فيها زهير قصيدته الحولية..
يَعْتَلِي عرش الآلهة أو يُرسل نبياً تُوحى إليه باندورا
وتنفخ فيه روح الهواء والماء.. ظل زهير يتهدج في
غار باندورا دون أن يهبط وحيها عليه.

كابوس

استيقظت على صوت صياح الديكة وأنا أهذي:
- أين أنت يا باندورا؟
- أنا زهير.. أفرغت صندوق العجب.
هزنتني زوجتي:
- ما بك يا رجل؟
- من باندورا
- من زهير؟
- وما هذا صندوق العجب؟
- أنت تحلم إذن.
- نعم أحلم.. يبدو أن "كافكا" أخذني
بكوابيسه إلى العصر الجاهلي.. بل وإلى ما قبله
من عصور الأساطير البعيدة.

أطلت عليه برأسها.. رمقته بحبة مطر.. مسح وجهه
وأغمض عينيه.. مضت سريعاً قبل أن يفتح عيناه
على مطر يهمني ويمحو قصيدته الرملية.
تمتم زهير:
- يا لعجب شرور صندوق باندورا.. جرف
قصيدتي.. باعد بيني وبين "أم أوفى" على أمل
أن أكملها وأقرأها عليها قبل أن تمحوها موجة
الشاطئ.

التفت زهير لوشوشة دافئة سرت في أذنه واشتعلت
عند حدود القلب:
- عد إلى هنا.. لا تغيب.

همس:
- هنا أنا حتى تعودين.
تخفتي باندورا مع الغيمة تاركة قهقهاتها الساخرة
تملاً للربح.. وموجة بللت ذيل زهير وغرقت فيها
حروف القصيدة.

في ذيل غيمة راحلة

بين الأصيل والهلال شفق تبدد ونجمة ظلت تمسك
بزهير.. تشده إلى ذلك الأفق الذي يفصل السماء
عن آخر البحر.. مداه مرمى البصر؛ لعل باندورا
تنلج من خلف هذا المدى.. وبينما أرحى الليل
بسكونه لمع في عينه بريق ظن بأن باندورا قد
انبعثت إليه ثانية.. اقترب منه الضوء أكثر فأكثر
حتى وصل الشاطئ.. فإذا به قارب لصياد أنهكته
رحلة الصيد الطويلة.. قفز من مركبته الصغيرة
وأخذ يجر بصندوق خشبي إلى رمل الشاطئ.. ذهل
زهير حينما ناداه الصياد باسمه طالباً مساعدته..
سأل الصياد بعد أن تملكته الدهشة:
- كيف عرفت اسمي يا هذا؟



أبعد من النار وأقرب إلى الهواء.
قالت:

_ حذار من صندوقي الممتلئ بشرور الآلهة..
أنا حمالة الحطب في جيدي حبل من أمل.. أنفت
بمائي السنة اللهب وأنفخ الروح فيك إن شاء زيوس
ووهب.
ولما شاء لها ووهب.. صار زهير رسول الأمل..
سآح في الأرض يهذي.. يلغق ماء "باندورا"
ويرتل آيات آلهة الحب والجمال كلما أوتحت إليه
"أفروديت".

حب من أول موجة

زهير يكتب على رمل الشاطئ.. يتأمل زُرقة الماء
قبل الشفق.. من الأصيل يحيك خيوطاً لمعلقته
الحولية.. ترى ماذا توشوش النجمة الهلال؟
قبل أن يرتفع صوتها فوق الشفق لمع في عينه
وميض يشبه الملائكة في مواسم الرسل.. استدار

إشارة

كيف تحلب النملة؟ وغرائب أخرى!

بقلم: محمد شريم



الكتب في معرض الجزائر الدولي للكتاب، فإن من حق (المُفْرَسِين) أن يصفوا (المُعْرَبِينَ) بأشبع الأوصاف! وبالنسبة للوجه الثالث من وجوه العنونة الغربية للمؤلفات، وهو التنفير، فعند التمثيل عليه يكفيننا أن نسوق بالإضافة إلى بعض العناوين السابقة عنوانين أخرى، ومنها: "نظف جيوب أنفك من القذارة" - أجلكم الله! وهو عنوان جد غريب، ويا له من عنوان مثير للاشمئزاز! ومنها أيضاً العنوان الصاخب: "ليتني عاهرة" وهو العنوان الذي منحته شاعرة لكتابتها الذي يعتبر عصاره فكرها، وهو في الأصل عنوان إحدى قصائد الديوان، ومع أنني قرأت هذه القصيدة التي تتضمن أبعاداً اجتماعية وطبقية وأفكاراً سامية، إلا أن ثقل عنوان كهذا على النفس كفيلاً بأن ينفّر الناس من قراءة القصيدة ومن الكتاب معاً. ويمكنك هنا - أن تتصور بحسك الشرقي - موقفك للوهلة الأولى إذا صادفت ابنتك تدخل المنزل وهي تحمل عنواناً كهذا! ولن يختلف الأمر كثيراً إذا كان حامل الكتاب أخوها. لا يقولون أحد أنني أتبنى موقفاً سطحياً أو جامداً في النظر إلى الأمور، فالأمر ليس كذلك، لأن العنوان بالنسبة للكتاب هو بمثابة المدخل للمنزل، والمدخل هو الذي يشجع الإنسان على دخول المنزل للمرة الأولى أو ينفّره، بغض النظر عن الذي يحتوي عليه المنزل في داخله من مظاهر الروعة والجمال!

إن العنوان - كما قلنا - هو مدخل الكتاب، ومنه يؤخذ الانطباع الأول عن محتواه، فإذا كان العنوان لافتاً جذاباً معبراً سائغ اللفظ مختصراً فسيكون له دور كبير في تقريب الكتاب من نفس القارئ، ومن ثم يقبل القارئ على محتوى الكتاب بشوق وشغف، والعناوين التي تتميز بهذه الصفات موجودة، وليست مقتصره على عصر من العصور، ومثلها العناوين الغربية أيضاً، فكما كان في العصر القديم كتاب عنوانه (نوح الطيب في غصن الأندلس الرطيب) بما في هذا العنوان من الجمال، يمكن لكل منا أن يسوق من الأمثلة الكثير على العناوين الجميلة في أيامنا بعد أن أحسن أصحابها الاختيار، وكذلك الحال بالنسبة للعناوين الغربية المستهجنة، فمثلما تجد كتاباً من العصور القديمة يحمل عنوان (فضل الكلاب على كثير ممن لبس الثياب)، فإنك تجد على رفوف مكتباتنا في هذه الأيام كتاباً يحمل عنوان (هل أنت حمار شغل؟) وكتاباً آخر عنوانه (ظف فيكم) - أي طز فيكم - أعزكم الله!

ومن تجربتي الخاصة، أذكر ذات مساء من الماضي السحيق، وأنا في مرحلة الدراسة الإعدادية، أنني كنت أستاذ لامتحان في مبحث التاريخ، وكانت ضمن المقرر الدراسي بعض عناوين الكتب التي تم إنجازها في العصر العباسي، فلفت نظري أثناء حفظ تلك العناوين أحدها، لا أدري ما الذي قرّبه من نفسي وحببه إليّ حتى كنت أشعر بالرغبة في تريب هذا العنوان، وبعد سنوات وقع الكتاب الذي يحمل هذا العنوان بين يدي، فأنكببت على قراءته بشغف، فأعجبت بمحتواه، فأعدت قراءته غير مرة، وفي كل مرة أزداد قرباً منه وشوقاً إليه حتى قررت أن يكون بيني وبينه شأن عظيم، فاختصصته بنصيب وافر من العمر امتد على مدى عشر عاماً من الجد والاجتهاد، والعمل والأمل، منحته خلالها وجهه الشعري الذي أعتز به، ذلكم هو الكتاب الذي عنوانه (كليّة ودمنة)!

عندما أمر في شارع ما وأقرأ اسم محل تجاري لا ينسجم بمعناه مع طبيعة تخصصه، أشعر بما شعرت به قبل سنوات من الاستغراب وأنا أشاهد برنامجاً على إحدى الفضائيات وهي تتحدث عن أثر السياسة على حياة الناس، حينما أظهرت الفضائية صور محال تجارية وخدمية تحمل أسماء بعض السياسيين، ومنها صورة محل بسيط في إحدى دول المغرب العربي، وأظنها موريتانيا، وقد كتب على بابها (بقالة صدام حسين)، كما أظهرت الفضائية في مكان آخر غرفة متواضعة أيضاً وقد كتبت على بابها (كراج حسن نصر الله)!

وقد ظننت حينذاك أن إطلاق الأسماء على ما لا يناسبها من المسميات أمر يختص به السذج من العامة حتى استرعى انتباهي أثناء متابعة ما يصدر من الكتب أن بين الكتاب والأدباء والمثقفين من يدخل في مجال التسميات حد الغرابة، ومنهم من يتردى في حفرها المهلكة وذلك باختيار عناوين غريبة لمؤلفاتهم!

وتتمثل الغرابة في عنونة المؤلفات في أوجه عديدة أهمها: الطول والطرافة والتنفير، وليس دائماً يكون مبعث الغرابة في العنوان هو العفوية في الاختيار، بل قد يكون مبعثها هو المعرفة والدراية كما يحصل في الكثير من الأحيان، حيث يعتقد الكاتب - وأحياناً يكون محقاً - أن غرابة العنوان هي الطعم الذي يستقطب من خلاله إلى كتابه أنظار القراء!

وتحضرني الآن بعض الأمثلة على أوجه الغرابة في عنونة المؤلفات، ولعل أسطع مثال على طول العناوين هو عنوان كتاب ابن خلدون: "العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر". وهنا يمكنك أن تتصور نفسك وأنت تسأل أمين مكتبة أو تاجر كتب عن هذا الكتاب! ومن هنا تتولد الضرورة في البحث عن الاختصار. أما الطرافة، فثمة من الأمثلة عليها الكثير، ويكفي أن أسوق هنا عناوين بعض الكتب التي كانت مثار استغراب من رواد (معرض الشارقة للكتاب) في العام ألفين وخمسة عشر، ومن هذه العناوين: "كيف تحلب النملة؟" وموضوع الكتاب هو كيفية جمع المال وإدارته، ولا أدري إذا كان البخل ضمن إرشادات الكتاب كما يوحي العنوان! ومن العناوين التي وُصفت بالطرافة أيضاً: "كيف تُعلم ابنك الحمار بدون تكرار؟" ومع أنني لم أقرأ الكتاب إلا أنني أعتقد - كما يوحي العنوان - أنه يتعلق بالتعليم والتربية، ولا أعرف أي النظريات التربوية هي التي أجازت لمؤلف الكتاب أن يصف أو (يصف) الطالب - مهما كان ضعفه في التحصيل العلمي - بالصورة النمطية التي ترسم للحمار في أذهاننا، وهي الغباء! وهذان العنوانان، مع عناوين طريفة أخرى، منها على سبيل المثال "بول البعير ينبع بين يديك"، هي العناوين التي دفعت المنظمة الجزائرية لحماية المستهلك إلى أن تقول على صفحتها على (فيسبوك) [بتاريخ 4 نوفمبر 2015]: إذا صح مثل هذا النوع من

المسافة بين المصالحة وإنهاء الانقسام

بقلم: نهاد أبو غوش



والمشكلة في استناد مشروع المصالحة إلى منطق الأزيمة والحاجات العابرة، هي أنها قابلة للانتكاس عند أول انفراجة سواء كانت وهمية أو حقيقية، فالشراكة في إدارة شؤون غزة سوف تكون مزعجة لحماس التي ذقت طعم الاستفراد في السلطة، والقيادة ستجد في حماس شريكاً مزعجاً يقيد حريتها في الحراك السياسي، كما يزعج استفرادها في القرار، وعند ذلك ستكون الحجج والذرائع جاهزة لقطيعة جديدة أقسى وأمر وربما نهائية هذه المرة.

الرأي العام الفلسطيني ليس مندفعاً ولا متحمساً لقبول البيانات المتفائلة بشأن المصالحة، فإلى جانب هذه البيانات ثمة من ينفخ في شرر الأزمات، وربما يضع العصي في الدواليب أو يزرع الألغام في طريق المصالحة، ولا عجب في ذلك فقد ترتبت مصالح وامتيازات في ظل الانقسام وبسببه، واتسع الشرح، ونمت ثقافة القطيعة والعزلة وانعكست على شتى المجالات السياسية والاجتماعية.

حتى تتوج المصالحة بإنهاء حقيقي للانقسام، لا تكفي النوايا المخلصة والإرادة السياسية، وهما ضروريتان ومطلوبتان، بل ينبغي إنهاء وتصفية كل مظاهر الانقلاب ونتائجه، ومعالجة أسباب الانقسام من جذوره، وإعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني على قاعدة تضمن الشراكة والتعددية والتداول السلمي للسلطة، والاحتكام للشعب وصندوق الاقتراع عند أي خلاف قائم، وتعزيز قوى المجتمع المدني من مؤسسات ونقابات واتحادات شعبية بحيث تشكل حصناً منيعاً يحمي النظام السياسي العتيق.

أما الوحدة الوطنية فهي ما زالت شعاراً جميلاً، ولكنها ما زالت بعيدة المنال في ظل غياب إستراتيجية وطنية موحدة، وامتلاك كل طرف سياسي لبرنامج خاص وثوابته بعيداً عن القواسم المشتركة، وعن استيعاب مبدأ حركات التحرر الوطني الأساس القائم على قانون الوحدة والصراع وتغليب التناقض الأهم مع الاحتلال أو الاستعمار على كل ما عداه من تناقضات وخلافات داخلية.

تبدو المسافة بين المصالحة وإنهاء الانقسام شاسعة وبعيدة، وأبعد منها تلك التي تفصل بين إنهاء الانقسام وبين بناء الوحدة الوطنية الفلسطينية التي نتغنى بها جميعاً وندعو لها، ولكنها للأسف لم تكن قائمة على امتداد العقود الثلاثة الماضية.

من دون التهوين من أهمية اتفاق المصالحة الذي أبرم مؤخراً، وما تلاه من خطوات مهمة أبرزها توجه حكومة الحمد لله لغزة ومباشرتها لمهامها ومسؤولياتها تجاه المحافظات الجنوبية، تبدو المصالحة حتى الآن أقرب إلى اتفاق عرضي عابر، دفعت إليه ظروف وحسابات محلية وإقليمية عابرة، وبالتالي سيظل الاتفاق عرضة للانهايار في حال تبدل

الظروف والحسابات المشار إليها.

ليس خافياً أن المصالحة تمت بين أطراف مأزومة، فالقيادة الشرعية مأزومة؛ لأن شرعيتها محل طعن أطراف عربية ودولية؛ لأنها لا تسيطر على قطاع غزة، وأزمة حماس مركبة ومضاعفة بسبب رهاناتها الفاشلة على المحاور الإقليمية وتنقلها بين هذه المحاور، والشعب الفلسطيني كله مأزوم بسبب تراجع مكانة قضيته واستمرار معاناته وتردي أوضاعه المعيشية، واستشراس حكومة الاحتلال في تنفيذ مخططاتها العدوانية دون حسيب أو رقيب، ودون رد يرقى إلى مستوى التحديات من قبل الحركة الوطنية بكل تلاوينها.

”إسرائيل وصياغة مستقبل أوضاع المنطقة!!“

بقلم: رائد دحبور



لا بأس من الحديث مُجددًا عن موضوع محاولة إعادة صياغة مستقبل أوضاع المنطقة من وجهة النظر الإسرائيلية؛ فعلى هامش الحديث المتواصل عما يجري في كل من العراق وسوريا -وتحديدًا فيما يخص مسألة إجراء الاستفتاء في كردستان العراق- أخبرتنا وزيرة العدل الإسرائيلية ”إيليت شاكيد“ ذات مرة وخلال العام الماضي، وفي مُحاضرة لها تناولتها وسائل الإعلام الإسرائيلية على نحو لافت، أنه قد أن الأوان لكي تقوم إسرائيل علنًا بالدعوة لإقامة دولة للأكراد ما بين إيران والعراق وتركيا وسوريا، وأن ذلك -بحسب تعبيرها -سيعني- قيام كيان سياسي صديق لإسرائيل يُعطي الأكراد حقوقهم السياسية كأكبر شعب موجود على وجه الأرض بلا دولة -على حد تعبير الوزيرة الإسرائيلية- هذا من جهة، وبحيث يمثل هذا الكيان الكردي حائلًا جيوسيا وديموغرافيا -جغرافي وسياسي وبشري- بين تلك الدول وإسرائيل، وتحديدًا بين كل من إيران وتركيا من جهة، وإسرائيل من جهة أخرى.

أتى هذا الكلام الذي صدر عن وزيرة العدل الإسرائيلية في سياق ما كان قد تحدثت به ”بنيامين نتنياهو“ قبل عقدين من الزمن، أي في مطلع التسعينيات، في كتابه ”مكان تحت الشمس“ عن ضرورة أن تتم إعادة صياغة المنطقة ودولها على ضوء التعدد والتنوع المذهبي والإثني والعرق، وعلى اعتبار أن ما يُطلق عليه بالعالم العربي هو مجرد أكلوبة يجب العمل على تصحيحها من خلال العمل على إنشاء الكيانات الإثنية والعرقية الخاصة بالأقليات التي تتخلل العالم العربي من أقصاه إلى أقصاه، بحيث لا يمكن اعتبار الدول القائمة فعليًا في الوطن العربي دولًا حقيقية بالمعنى القومي والتاريخي والقانوني - على حد تعبيره !!.

وبحسب ما أخبرنا به رئيس الأركان الإسرائيلي ”غادي آيزنكوت“ في تصريحاته ذات مرة أيضًا؛ فإن التهديد الاستراتيجي الذي يواجه إسرائيل وحتى أمد بعيد يتمثل في إيران، وذلك على ضوء دخول اتفاقها النووي مع الدول الست الكبار حيز التنفيذ، وما يعنيه ذلك من رفع للعقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، والإقرار بحق إيران في إنتاج الطاقة النووية واستخدامها -وإن كان لأغراض مدنية وليست عسكرية بحسب الاتفاق- والإقرار الضمني بحقها في التصنيع العسكري وإنتاج الصواريخ الباليستية متوسطة وبعيدة المدى، وكذلك استيراد التكنولوجيا العسكرية.

على الدوام هناك انفعال إسرائيلي متصاعد تجاه إيران في سياق زمني تشهد فيه العلاقات الإيرانية الخليجية توترات متصاعدة على المستويات الدبلوماسية والعلاقات البينية، وافتراقًا وتناقضًا متزايدًا في كل من ساحات سوريا واليمن والعراق، وانخفاضًا مُطردًا في مستويات العلاقات الاقتصادية والتجارية والمصرفية بين إيران ودول الخليج، ويأتي ذلك أيضًا في الوقت الذي تشهد فيه العلاقات الأوروبية الإيرانية والتركية الإيرانية انفراجًا متزايدًا. في هذه الأجواء وبحسب ”دوري غولد“ فإن إسرائيل باتت اليوم تتحدث مع أغلب الدول العربية بشكل مباشر، وبحسب نتنياهو فإن مستوى العلاقات والتنسيق بين إسرائيل والدول العربية اليوم لم يسبق له مثيل في يوم من الأيام.

بكل الأحوال، فإن المتتبع لاهتمامات الدبلوماسية الإسرائيلية، من خلال ما يصدر على هامش حركتها من تصريحات علنية، وكذلك لاهتمامات وسائل الإعلام ومراكز البحث والتحليل الاستراتيجي الإسرائيلية الرسمية وغير الرسمية، عوضًا عن اهتمامات وأولويات ونشاطات الحكومة الإسرائيلية، فإنه يلاحظ جملة من الأمور، التي يمكن تلخيصها بما يأتي:

- على صعيد القضية الفلسطينية والعلاقة مع السلطة الفلسطينية، يجري الحديث فقط في مستويات العلاقة الأمنية مع السلطة، برغم حالة التوتر التي تسود في الضفة الغربية بين فينة وأخرى، ويجري الحديث بشكل مركز حول خيارات حل السلطة الفلسطينية أو توفير البدائل عنها أو إعادة صياغتها من جديد، وتقليص احتمالات زيادة ولايتها الجغرافية

على مزيد من المناطق المصنفة (ج) وتواتر وتزايد التصريحات والمواقف الرسمية الحكومية الإسرائيلية الداعمة لتكثيف الاستيطان، ومواصلة طرح المشاريع والعطاءات الخاصة بمزيد من الكتل الاستيطانية. والتعامل مع قطاع غزة ككيان مستقل بحكم الأمر الواقع تحكم العلاقة معه معايير توازن أو تفوق عوامل الردع إسرائيليًا.

- على صعيد التهديدات الاستراتيجية لا يجري الحديث عن الدول العربية كمصدر تهديد ولو حتى مُحتمل على المدى المنظور، بل يتم تناول الأمر وكأن تلك الدول ليست دولًا حقيقية في منظور الحسابات الاستراتيجية الإسرائيلية، ويتم تناول العلاقة معها على اعتبار المصالح المشتركة، وأن أمر التطبيع معها هو تحصيل حاصل بغض النظر عن تعقيدات القضية الفلسطينية، وعضًا عن ذلك يجري الحديث بشكل مُركز وكثيف وانفعالي عن إيران، ويجري التلميح من بعيد إلى تركيا كدولة منافسة على الصعيد الدبلوماسي والاقتصادي والاستراتيجي مستقبلاً.

- وعلى صعيد العلاقة مع الإدارة الأمريكية يجري البحث عن لغة القواسم المشتركة بين إسرائيل وبعض الدول العربية فيما يخص توجيه الانتقادات للسياسة الخارجية الأمريكية فيما يتصل بمواصلة الالتزام بالاتفاق النووي مع إيران، وتلك السياسات الأمريكية الخاصة تجاه إيران وتنامي الدور الروسي دوليًا والتي انتهجتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة ابتداءً من إدارة كلينتون مرورًا بإدارة أوباما وصولًا إلى إدارة ترامب الحالية، والتي تجيء في سياق مواجهة أو التعاطي مع الدور الإيراني والروسي في المنطقة وخصوصًا في كل من سوريا واليمن والعراق. وهنا لا بد من استحضار ما قاله رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو على هامش منتدى ”دافوس“ الاقتصادي الأخير الذي انعقد في سويسرا، حينما خاطب دول الاتحاد الأوروبي التي تبدي مزيدًا من الاعتراض على نشاطات إسرائيل الاستيطانية بالقول: أدعو دول الاتحاد الأوروبي أن تحذو حذو دول الاعتدال العربي في موقفها حيال إسرائيل!!.

وربما تعتقد إسرائيل الآن أن زمن الحديث عن التهديدات العربية لها وتوظيف ذلك على صعيد العلاقات العامة وابتزاز المواقف الدولية وتبرير سلوكها وبناء مزيد من القوة لصالحها قد ولى وأصبح فاقداً للصلاحية في عتمة ظلال تهتك المشهد العربي إلى حدود مريعة، وفي غمرة غياب أي دور عربي ولو في الحدود الدنيا فيما يتعلق بمجريات اندحار مستوى الاهتمام بالقضية الفلسطينية، أو بوقائع ومجريات الاشتباك الميداني مع الشعب الفلسطيني داخل الأرض المحتلة، وإن بمستويات منخفضة، ويجري الآن توظيف الماكينة الدبلوماسية والإعلامية والدعائية الإسرائيلية لحساب الحديث عن تهديدات أخرى تبدو أكثر جدية. ولكن سياق التفاهات الدولية مع إيران -على سبيل المثال- يشي بغير تحقيق نتيجة ملموسة لصالح الدعاية الإسرائيلية حتى الآن على الأقل.

إن إعلان وزيرة العدل الإسرائيلية إيليت شاكيد -على سبيل المثال- عن ضرورة العمل على إنشاء دولة للأكراد تمثل عازلاً في الشرق بين إيران وإسرائيل، وقاعدة للتعاون ضد التهديدات الاستراتيجية على إسرائيل في شمال العراق وجنوب تركيا على الحدود الشمالية الغربية لإيران وفي خاصرة تركيا الجنوبية الشرقية وفي شمال سوريا -كما تعتقد وزيرة العدل الإسرائيلية- ربما يُعيد إلى الأذهان مسألة كيفية التعامل الإسرائيلي الاستباقي مع إمكانية التحقق الواقعي والموضوعي لمفهوم ”قوس التهديد الاستراتيجي“ في حال آلت الأمور في سوريا والعراق إلى الاستقرار وانبعثت تلك الدول من جديد، ذلك القوس الذي كان يجري الحديث عنه في إسرائيل منذ سنوات، والذي رُسم كقوس قاعدة في إيران مرورًا بشمال العراق وسوريا وانتهاءً بجنوب غرب سوريا والجنوب اللبناني.

وهذا الحديث عن دولة للأكراد وإن بدا يسبغ على عكس تيارات إرادات دول فاعلة كتركيا وإيران، ويقايا إرادات دول كالعراق وسوريا، فإن إسرائيل لن تآلو جهدًا في محاولة إثارة هذه المسألة، على أمل توظيفها وتوظيف مفاعيل الفوضى في المنطقة لصالح إدامة مناخ عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط عمومًا والمنطقة العربية تحديدًا، بما يُبقي القضية الفلسطينية ومسألة الصراع مع الفلسطينيين في ذيل قائمة الاهتمامات الدولية والإقليمية والعربية على حد سواء.

الإعلام المحلي (3)

المصالحة، الخوف من
خيبة أمل جديدة

كتب حسام عزالدين



خلال مراقبة الإعلام الرسمي سواء إعلام السلطة الوطنية أو إعلام حماس، لوحظ اهتمام بالغ في قضية المصالحة ومحاولة وسائل الإعلام هذه التأكيد على موقف الأطراف الساعي والداعي للمصالحة، لكن في الوقت ذاته لوحظ ضعف في متابعة الإعلام المحلي إجمالاً لتفاصيل المصالحة، وكأنَّ هناك تخوفاً مما يشعر به كثيرون من خيبة أمل جديدة من إمكانية تطبيق المصالحة على الأرض.

أهم وأفضل وأكثر ما لمع خلال زيارة رئيس الوزراء رامي الحمد الله إلى غزة، تلك الصور لمئات الغزيين وهم يقفون على أطراف الطرقات يلوحون لرئيس الوزراء، وقد حظيت هذه الصور بانتشار هائل في وسائل الإعلام المختلفة، وحتى العالمية منها، لكن هل الشعب الفلسطيني فقط ينتظر مثل هذه الصورة التي اختفت بمجرد مغادرة رئيس الوزراء لقطاع غزة؟؟

الجميع تحدث عن دور الإعلام في تمكين وتجسيد المصالحة على الأرض، وهذا صحيح في الحالة الفلسطينية التي عاشها الشعب الفلسطيني منذ أكثر من عشر سنوات، خاصة أنَّ الشارع الفلسطيني لغاية اليوم، أي بعد أيام من زيارة رئيس الوزراء إلى غزة، ينتظر تفاصيل التفاصيل في كيفية تطبيق المصالحة على الأرض.

قنابل متعددة تنتظر الحكومة الفلسطينية في غزة، بدءاً من قنبلة الكهرباء، مروراً بالموظفين (المدنيين والعسكريين)، مقاتلي حركة حماس، وصولاً إلى قضايا التحويلات الخارجية والمرور عبر المعابر التي لم تتضح بعد الصورة النهائية لمن سيسيطر عليها.

كل هذه الأمور، وبتفاصيلها، من مسؤولية وسائل الاعلام المحلية تبيانها للرأي العام، وهو ما يتطلب انخراط وسائل الاعلام المحلية في تفاصيل المفاوضات، وبالتالي مرافقة وفود المصالحة من حركتي فتح وحماس إلى القاهرة، والمطالبة بالمتابعة اليومية والحثيثة لكل التفاصيل، كي يبقى الشارع على قناعة بأن المصالحة حقيقية هذه المرة، وليست سراباً جديداً.

أخطر ما في قضية المصالحة هذه المرة هو «فشلها» لأن الشارع لم يعد يحتفل بترار الفشل لهذا الملف منذ العام 2005، وفي حال «لا قدر الله» فشلت القصة هذه المرة بأن كوارث من الممكن ان تنجم على الساحة الفلسطينية عموماً.

من مسؤولية وسائل الاعلام المحلية اليوم، عرض تفاصيل التفاصيل، كي يكون المواطن قادراً على تبيان المسؤول الرئيسي عن الفشل أو عن النجاح، بخاصة أنَّ القضية المثارة هي من أكثر القضايا المتعلقة بحياة المواطن أو «الرأي العام» بشكل عام.

ومن أهم من يلقي وسائل الاعلام المحلية ايضاً، تجنب الاكتفاء بما يعرضه الاعلام الرسمي من الطرفين، رغم ان ما يتم عرضه لغاية اليوم، معلومات وأجواء إيجابية، لكن في حال اشتداد المفاوضات بين وفدي فتح وحماس فشيء طبيعي أن يبدأ كل يغني على ليلاه، وسيكون المواطن حينها بحاجة ماسة إلى وسيلة اعلام مستقلة تغني على ليلاه.

المصالحة وتشمير البنطال

بقلم: نور عودة



في أشد أيام الاقتتال الداخلي ضراوة في قطاع غزة، كانت هناك مجموعات من المدنيين العزل ينزلون لشوارع غزة المضرجة بدماء الإخوة للدفاع عن مجتمعهم وضرورة وحدته وواجب إنهاء الاقتتال الداخلي الذي يمزقه. سقط من هؤلاء الشهداء والجرحى، ولكنهم استمروا حتى آخر لحظة في ممارسة حقهم كمواطنين وواجبهم كوطنيين في الدفاع عن وحدة فلسطين ونضال الشعب الفلسطيني للحرية والاستقلال. لم يقبل هؤلاء الأبطال أن يكونوا مفعولاً به لا حول لهم ولا قوة، ولم يذعنوا لحتمية الدم والانقسام حتى بعد وقوعه، فاستمروا في الدفاع عن وحدة وطنهم المسلوبة وإرث شعبهم النضالي الذي تلتحق بهار الاقتتال الداخلي والانقسام. ويشهد أهل غزة وضحايا الاقتتال أنَّ من دافعوا عن الوطن بصدورهم العارية كانوا وحدهم بينما وقفت الفصائل ومؤسسات المجتمع المدني، التي عادة ما تملأ الدنيا صراخاً حول الديمقراطية والحوار والمواطنة، متفرجين وغير ذي صلة.

خلال العقد الماضي من الانقسام، ازدادت وحدة أهل قطاع غزة وترسخ انقسام في الهوية الفلسطينية يكون فيها «الضفاوي» منهمكاً في همومه اليومية، و«الغزاوي» مسحوقاً ووحيداً بين مطرقة الانقسام وسندان الاحتلال وحصاره الإجرامي. صحيح أنَّ الأمر لم يخل من مبادرة نسوية هنا وندوة نخبوية هناك حول الانقسام وضرورة إنهائه إلى غير رجعة؛ لكن الحقيقة أنه لا أحد امتلك الجرأة الكافية لدراسة كيف فشلت مكونات المجتمع في حمايته وكيف كانت مفعولاً به، وكيف أن برامج المجتمع المدني التي لا حصر لها لم توصل المجتمع إلى مرحلة من التحسين ضد الاقتتال الداخلي والانقسام وحل الخصومة السياسية بالدم بدل التنافس على خدمة الشعب ومشروعه الوطني. لم يمتلك أحد الجرأة على مساءلة الفصائل الفلسطينية التي لم يكن لها القدرة أو ربما النضج الكافي لتحمل مسؤولياتها ومنع ما حدث من انقسام دموي. وفي سياق عشر سنوات من العزلة، ازداد هذيان الانقسام والانقسام. بالتوازي مع حلقات الردح السياسية والاتهامات المتبادلة بين أطراف الانقسام، كان هناك من يتحدث عن واقع وحدة يعيشه الشعب هو أقرب للتمني من الواقع وبعيد كل البعد عن واقع من دفع ويدفع فاتورة الانقسام من دمه ولحمه ومستقبل أطفاله. حالة من الإنكار المحرك الأساسي فيها هو انعدام الاستعداد لمواجهة مقومات الانقسام الموجودة في المجتمع الفلسطيني ككل، بما في ذلك انتشار التحريض والتكفير والتخوين أسلوباً متبعاً من الجميع في مواجهة الخصوم في الإعلام والجامعات والشارع والبيت. وتجلت حالة الإنكار وترسخت حتى وصلت بالبعض أن استكان وأقنع نفسه أنَّ الاقتتال لا يمكن أن يحدث في الضفة الغربية، ليس لأن المجتمع محصن وموحد ويعي مخاطر الانقسام، بل بسبب وجود إسرائيل التي لن تسمح لحماس بالاقتراب منها إلى هذا الحد!

اليوم فلسطين تبدو على أعتاب مرحلة جديدة وفرص نجاح عملية إنهاء الانقسام أكبر من ذي قبل؛ إذا ما توفرت الإرادة والمسؤولية المطلوبة من الجميع. لكن محادثات فتح وحماس وخطوات الحكومة المرتقبة لن تكفي لترسيخ الوحدة وضمان عدم تكرار هذا الفصل المعيب والدموي من تاريخنا. هناك مسؤوليات يجب أن تتحملها أطراف المجتمع كافة لضمان النتائج المرجوة، يتمثل أهمها في العمل على ترسيخ المصالحة والوحدة على الأرض وزرع القناعة بتحريم استخدام السلاح لحل الخلافات السياسية تحريماً مطلقاً. هذه المسؤوليات تتطلب هجوماً إيجابياً من قبل قوى المجتمع المتمثلة في مؤسسات المجتمع المدني والفصائل وغيرها من المؤسسات الفاعلة في المجتمع مثل الجامعات والمعاهد ووسائل الإعلام وغيرها.

المصالحة هدف كل وطني غيور وهي أيضاً مصلحة سياسية لكل الأطراف المحلية لكن هذا، على أهميته، لا يكفي. فلسطين بحاجة إلى هجوم مدني لتوريط الأطراف إيجابياً في المصالحة وترسيخ مفهوم المواطنة والشراكة. فلسطين بحاجة لمن هو مستعد لتحمل مسؤولياته في بناء وطن لا يتمزق بسبب الخلاف ولا يغرق في الدم بسبب المنافسة السياسية. هناك ملفات عديدة وضخمة لا يمكن إلا للحكومة أن تتولاها في إطار إنهاء الانقسام لكن تمكين الحكومة وحده لن ينقذ الوطن من خطر فشل جهود المصالحة أو الانزلاق مجدداً في أتون الدم والاقتتال. هذه مسؤولية الجميع، فإما أننا جاهزون للمواطنة الفاعلة التي تتطلب منا مراجعة فشلنا وتحسين مجتمعنا أو أن نرتضي بدور المفعول به ونفقد أهليتنا كمجتمع مدني ومنتقنين في المطالبة بدور فاعل في المجتمع ومعالجة قضاياها المهمة.

الوقت الآن ليس للترقب والفرجة. ويقدر ما هو مطلوب من فتح وحماس والحكومة أن تشمر عن سواعدها وتشمر عن بناطيلها لكنس الوحل الذي خلقه الانقسام، مطلوب ممن يدعون أنهم قوى فاعلة في المجتمع أن تفعل الشيء ذاته. شمروا عن سواعدهم وبناطيلكم وحصنوا المجتمع بعقيدة المواطنة والشراكة والحوار.

صفقة أم صفقة القرن

بقلم: سامي سرحان

عربي واسلامي لوجود دولة اسرائيل على كامل الارض فلسطين التاريخية وتطبيع علاقات الدول العربية والاسلامية مع اسرائيل من اعتراف متبادل السفراء وفتح الاسواق والاستثمار وحركة المواطنين والتعاون الامني والعسكري.

لقد هيأت الولايات المتحدة المنطقة للاختراق الاسرائيلي المعلن والسري للدول العربية الذي بات من متطلبات اتمام الصفقة من خلال ما يجري في العراق وسوريا واليمن والبحرين وايران ومصر وليبيا وتونس والسودان والصومال وفلسطين ولبنان وقطر. وخلق أعداء وهمين لدول المنطقة لصرف الانظار عن العدو الرئيس للعرب الذي يحتل الارض الفلسطينية وارضى سورية ولبنانية، وينتقص من السيادة المصرية على سيناء. ولم تكتف بذلك، بل اوحى تلك الدول إلى أن سلامة وامن الدول العربية وانظمتها الحاكمة لا يتحقق بغير التحالف مع اسرائيل والتطبيع معها بعيداً عن المواقف الجامدة والعبارات التي باتت من الماضي في نظر الولايات المتحدة.

ولأنّ الشعوب العربية لا تزال صامدة الى حد ما امام الاختراقات الاسرائيلية ورافضة للتطبيع ما يمثل احراجاً للانظمة، فان الصفقة بحاجة الى "ترضية" في المسألة الفلسطينية لا تزال هذه "الترضية" لم تتبلور ولكن الظاهر منها هو رفض اسرائيل لحل الدولتين على اساس خطوط الرابع من حزيران 1967 هو امر يرفضه الشعب الفلسطيني وقيادته التي تتعرض لضغوط اسرائيلية وعربية ودولية للقبول بمخرجات الصفقة التي لن تكون غير صفقة لنضال الشعب الفلسطيني وطموحاته واماله في دوبة مستقلة عاصمتها القدس الشرقية ودحر الاحتلال الاسرائيلي عن الاراضي العربية في فلسطين وسوريا ولبنان والتحرر من الكابوس والعدوان الاسرائيلي الذي يهدد الامن والسلام في المنطقة.

يتردد مصطلح صفقة القرن كثيراً خلال الاشهر الماضية تزامنا مع وصول رجل الاعمال الامريكى الملياردير دونالد ترامب الى البيت الابيض. ويوحى مصطلح صفقة القرن بأن ثمة طرفين أو أكثر يتحاورون حول بضاعة ما او شأن ما اقتصادي او سياسي للوصول الى تفاهم حول موضوع الصفقة وثمنها اليوم قبل ابرامها والاعلان عن تفاصيلها، ويفترض في كل صفقة ان يحقق كل طرف من اطرافها مكسباً او ربحاً من وراء هذه الصفقة. ولان الرئيس الامريكى دونالد ترامب هو صاحب المبادرة وراعيتها ووكيل الطرف الرئيسى في الصفقة "اسرائيل"، فإن اسرائيل ستكون المستفيد الاول لهذه الصفقة على المستوى الاقتصادي والسياسي والامنى ورغم أن صفقة ترامب لا تزال موضع تكهنات وتحليلات تدور حول مشمولاتها؛ فإن كل حدث فلسطيني او عربي او اقليمي جرى ويجري في المنطقة يتم ربطه قسراً او طوعاً بصفقة القرن، الى درجة ان قرار رفع العقوبات الاقتصادية الامريكى عن السودان هذا الاسبوع بأي لها علاقة بالصفقة ولكي تكون حكومة السودان طرفاً في الصفقة فهي مطالبة بقوف ما يسمى "دعابة الارهاب" والتهدئة في كردفان والنيل الازرق وقطع العلاقات مع كوريا الشمالية. ولم تسلم المصالحة الفلسطينية التي انتظرها الشعب الفلسطيني بفارغ الصبر كرافعة للصمود في وجه الاحتلال الاسرائيلي ومخططاته لتهميش القضية الفلسطينية من تهمة تهئية الاجواء امام اتمام صفقة القرن، وانها جاءت بطلب امريكى واخراج مصري. المؤشرات الواضحة على مشمولات صفقة القرن ترتكز على قبول رسمي علني

ركلة جزاء مصرية تمرق شبك الرشوة القطرية

كتب: أحمد زكارنة

ارتباط اللاعب المصري بخاصة والإنسان المصري بعامه، بوطنه وإن اختلف معه سياسياً، إلا ما ندر من شواذ القاعدة أو استثنائها الذي لا يمكن وصفه إلا بالشاذ. ولنخرج في سياق متصل على تدخل حدث قبل شهر من اليوم، ولكن هذه المرة من خلال قناة "الجزيرة"، التي تناولت المنتخب السوري لكرة القدم ومسيرته في التصفيات المؤهلة لنهائيات كأس العالم، حيث تبنت وصدرت تسمية المنتخب الوطني السوري باسم "منتخب البراميل"، في محاولة لنزع الوطنية عنه، وذلك من خلال عملاء، تم دعم مواقفهم بضيف لم يردد خلال لقاء مباشر بين الجملة والأخرى إلا هذا المصطلح البغيض، بصرف النظر عن اتفاقنا أو اختلافنا مع النظام السوري. لو عدنا قليلاً للوراء، سنلاحظ أن سياسة هذه القناة القطرية، تهدف طيلة الوقت إلى تشويه النظم المعادية لها بأي وسيلة ممكنة، ومنها ما بات يتدرج من مصطلحات رافقت ما اسمته هي بالـ "الربيع العربي" فنجدها وراء مصطلح "البلاطجة في اليمن، والشبيحة في سوريا، والبلطجية في مصر"، وجميعها مصطلحات تشير إلى نوع من النشاط الإجرامي الممارس من قبل فئة خارجة عن القانون لا الفئة التي تنفذ القانون، وهو تشويه متعمد لا يهدف إلا تزييف الوعي في سياق ضرب النسيج المجتمعي في هذه الدول وغيرها، ولا يمكن أن ينسى المتابع الجيد كيف انتشر مصطلح "حكم العسكر" على النظام المصري، ليس فقط في إشارة للنظام الحالي، وإنما أيضاً لمن حكم مصر منذ ثورة يوليو وصعود نجم الزعيم الراحل جمال عبد الناصر.

خلاصة القول: إن صحت الأبناء التي تتحدث عن رشوة لاعبي "منتخب الكونغو"، فعلى القيادة المصرية والعربية التعامل مع أسلوب المافيات الرخيص هذا بأسلوب أكثر حزمًا ووضوحًا من فكرة المقاطعة التي أخذت وقتها وأكثر، لا شيء إلا لكون الحروب القذرة تشمل فيما تشمل المصطلح والرشوة ودعم الإرهاب، حتى وإن تمكنت ركلة الجزاء المصرية من تمزيق شبك الرشوة القطرية.

"في شهر الانتصارات على عدونا اللدود حققنا حلمنا المنشود، 100 مليون مبروك لمنتخب مصر الصعود لكأس العالم 2018 في روسيا... بهذه التغريدة علق نجم الكرة المصري السابق محمد أبو تريكة، على صعود منتخب بلاده إلى نهائيات المونديال على حساب فريق الكونغو بعد مباراة عصيبة، شهدت الكثير من الإثارة التي اختتمتها "الفرعون الصغير" نجم ليفربول الإنجليزي محمد صلاح، بهدف قاتل سجله من ضربة جزاء مستحقة في الدقيقة الـ 95 من عمر المباراة.

مخاض هذا الفوز الدرامي دفع اللاعب الدولي السابق "جون بينيت"، كبير محلي الرياضة في هيئة الإذاعة البريطانية "بي بي سي"، إلى وصف اللاعب المصري محمد صلاح بأن لديه أعصاباً من فولاذ. قائلاً في تدوينته له: "تخيل إنك تتصدى لضربة جزاء في الدقيقة 95 والتي على أساسها ستصل بلد بعد 28 سنة انتظار لكأس العالم"، مضيفاً: "صلاح لديه أعصاب من فولاذ".

كل ما سبق وغيره يدل على مدى صعوبة اللقاء الذي كان في مواجهة منتخب "الكونغو" صاحب المركز الأخير بنقطة يتيمة، لا تساعده، وإن فاز على منتخب مصر أن يحقق أي شيء يذكر، إلا أن المباراة كانت قوية وصعبة، وهو أمر طبيعي في مثل هذه التصفيات التي تؤهل الفائزين إلى أهم محفل رياضي عالمي. ولكن الأمر غير الطبيعي - إن صحت بعض الأبناء التي تتحدث عن دفع "الاتحاد القطري لكرة القدم" مليون دولار لكل لاعب في فريق الكونغو لو تعادوا أو فازوا على مصر- هو هذا التدخل الذي لا يتوانى عن تسييس كل ما يمكن تسييسه في الحياة بما في ذلك كرة القدم.

حينما بدأت هذا المقال، بتعليق النجم المصري أبو تريكة، كانت الإشارة إلى مدى



فتح وحماس... سباق الحواجز

بقلم: نبيل عمرو

وحاجز لم أرغب في وضعه مع ما تقدم نظراً لخصوصيته، هو الحاجز الإسرائيلي، وهنا لا حيلة للسلطة في رام الله ولا لتظيرتها في غزة على تجاوزه بالتفاهات والاتفاقات، ويبدو أن الطرفين يعولان على الجهد المصري في تجاوزه، غير أن أحداً في الكون بما في ذلك مصر وحتى الولايات المتحدة يضمن إسرائيل، وكيفية معالجتها للعلاقة التفصيلية مع الضفة وغزة ومع فتح وحماس بالذات.

حين نقول كلاماً كهذا يتضايق المحتفلون، وربما أو غالباً ما يتهمون القائل بمعاداة المصالحة والوحدة، ولقد أن الأوان بعد عشر سنوات من الاحتفالات السانجة والحل والترحال في العديد من العواصم أن نعالج مسألة الانقسام بمعالجة القضايا التي أفرزها، وأهمها ما يخص حياة المواطن، وبالنسبة لي سأصدق إن مصالحة تمت، ومعالجة اكتملت، حين يقول لنا الغزيون: إن الأمور تغيرت للأفضل، وهذا هو المقياس الذي نأمل أن نرى مقدماته ومساراته المقنعة في قادم الأيام.

الموضوع السياسي جانباً؛ فهو الأسهل، خصوصاً بعد الوثيقة الجديدة التي أصدرتها حماس، كتعبير أولي عن استعداد للمرونة، ولننظر الى الأمور التي يراها مدعو التنازل الاستراتيجي للأمور كتفاصيل، ونبدأ بقدره الطرفين على قطع المسافة نحو الهدف في سباق الحواجز ..

الحاجز الأول ... البطالة. سواء على صعيد العمال الذين تضاعف عددهم في إسرائيل، أو الموظفين الذين تضخم عددهم في زمن الانقسام، أم العمالة التي توفرها المشاريع التنموية التي لم يعد لها وجود في غزة.

كيف سيتم تجاوز هذا الحاجز وحكاية أن العالم سيتكفل بذلك تبدو غير موضوعية وغير مقنعة. الحاجز الثاني... الانسجام الإداري. لقد أوجد الانقسام حالة شديدة الاضطراب على صعيد المؤسسات الحكومية، فهل بضغطه زر تصبح الوزارات في غزة متطابقة تماماً في الخطط والعمل والالتزام مع نظرائها في رام الله، هذا سؤال الإجابة عنه لن تكون شافية لمجرد إظهار الإرادة.

الحاجز الثالث ... السلاح. وهذا لا يزال مؤجلاً بفعل استحالة حله أو حتى مجرد الحديث فيه، والمعضلات لا تلغى بالتجاهل والتأجيل، ففي وقت ما وفي حالتنا قد يكون قريباً، فلا بد من معالجة الامر، وإلا فما يؤجل غالباً قد يفجر كل ما سبقه.

هذه بعض الحواجز وليس كلها، وأشك في أن الداهيين إلى القاهرة يحملون ملفات دقيقة تتجاوز تشخيص الحالة لمصلحة وضع الحلول.

أكثر ما لفت النظر في أمر المصالحة، هو الاحتفال المبالغ فيه الذي يعبر عن الرغبات والأمنيات، ونحن الفلسطينيون لنا تراث كبير في قلب معادلة الاحتفال، فبدل أن نحتفل بالنتائج، نحتفل بالمقدمات، وغالباً -إن لم يكن دائماً- نصاب بخيبة أمل مضاعفة حين يقع الفشل.

الاحتفال والمغالاة في المطالب والرهانات دائماً تجسد عبئاً إضافياً يعاني منه ليس من يجري المحادثات، وإنما من يطبق الاستحقاقات على الأرض.

الجمهور بطبعه له مقاييس مختلفة عن مقاييس السلطة وأهل السياسة والقرار، الجمهور بعد معاناة عشر سنوات من الموت السريع والبطيء، والجوع والعري والعطش، والمرض والحبس بين حاجزين، لا يهتم كثيراً بأجندات السياسيين وخصوصاً تلك الجمل الفخمة التي تعد شرب الماء المالح واجباً مقدساً للحفاظ على الثوابت، هذا الجمهور مع تمسكه بوطنيته الأصيلة تنتابه حيرة من استحالة تحقيق طلباته المتواضعة، فلم يعد يطلب الكثير، وحتى أقل القليل الذي يحتاجه بدا مستحيلاً، حتى أنه يكتف في صدره سؤالاً، هل تحرير القدس يتطلب الموت جوعاً وعطشاً؟ وكم من الزمن يتطلب ذلك؟

في القاهرة ستجري محادثات جديدة يتنصل الجميع من اعتبارها حلقة متصلة بالحلقات المئة التي سبقتها، فما هو يا ترى جدول أعمال الحلقة الجديدة، لنعد



الحدث

صحيفة أسبوعية متخصصة

تصدر عن شركة الحدث للإعلام والطباعة والنشر

رئيس مجلس الإدارة
سامي سرحان

رئيس التحرير
رولا سرحان

المدير العام
طارق عمرو

رام الله - الماصيون - عمارة سحويل - الطابق الأول
صندوق بريد 3738، البيرة، فلسطين
هاتف: +970 2 297 9717
فاكس: +970 2 297 9719
alhadath@alhadath.ps
www.alhadath.ps
facebook.com/alhadathnews
https://twitter.com/Alhadathpal

الإخراج الفني

idesign...
www.idesign.ps

الطباعة: مطابع الأيام - رام الله

الحدث

صحيفة اقتصادية اجتماعية ثقافية

ويمكنكم متابعتنا أيضاً من خلال

facebook.com/alhadathnews

https://twitter.com/Alhadathpal



متأخر طموح

عربي بريميوم
arabi premium

في كل مهامك ومسؤولياتك فإنك تتقدم الجميع بالتزامك وتفانيك في عملك؛ مما يعكس شغفك بالنجاح والتميز، مع برنامج "عربي بريميوم" نوfer لك مجموعة من المزايا التي تستحقها لتبقى دائما في المقدمة.

نرى ما ترى

البنك العربي
ARAB BANK



النجاح مسيرة

الشبكات الأخرى والخارج
+97022953333

بالتل وجوال والوطنية
1800333333

f t y ln | arabbank.ps